



PROVISIONAL

A/35/PV.63

17 November 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الجمعة ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد كاسميري
(نائب الرئيس)
(تايلاند)
ثم : السيد رامفول
(نائب الرئيس)
(موريشيوس)

— ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدّم
الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق
الانسان : تقرير اللجنة الثالثة [٦٦]

المحتويات / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة
واحدة من المحضر .

80-62373/A

المحتويات (تابع)

- تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري [٦٧] :
- (أ) تقرير اللجنة الثالثة
- (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تقرير اللجنة الثالثة [٧٤] :
- (أ) تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري
- (ب) الاجتماعات القادمة للجنة القضاء على التمييز العنصري : تقرير الأمين العام
- (ج) حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تقرير الأمين العام
- (د) حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها : تقرير الأمين العام
- ما للإعمال العاليي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسرار في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعـال :
- تقرير اللجنة الثالثة [٧٥]
- الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام [٧]
- التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي : مشروع قرار [١١٨]
- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] : (تابع)
- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥

بنود جدول الأعمال ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٤ و ٧٥

ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان : تقرير اللجنة الثالثة (A/35/588)

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري

(أ) تقرير اللجنة الثالثة (A/35/589)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/624)

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تقرير اللجنة الثالثة (A/35/590)

(أ) تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري

(ب) الاجتماعات القادمة للجنة القضاء على التمييز العنصري : تقرير الأمين العام

(ج) حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري : تقرير الأمين العام

(د) حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها : تقرير الأمين العام

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال : تقرير اللجنة الثالثة (A/35/591)

قدمت الآنسة أوبافمي (نيجيريا) مقرة اللجنة الثالثة ، تقارير تلك اللجنة (A/35/588

و A/35/589 و A/35/590 و A/35/591) ثم تحدثت كما يلي :

الآنسة أوبافمي (نيجيريا) مقرة اللجنة الثالثة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن

أعرض بعد ظهر اليوم على الجمعية العامة أربعة تقارير للجنة الثالثة ، وهي تتعلق بالبنود ٦٦ و ٦٧ و ٧٤ و ٧٥ من جدول الأعمال وهي واردة في الوثائق A/35/588 ، A/35/589 ، A/35/590 ، A/35/591

على التوالي .

(الآنسة اوبافمي ، مقررة
اللجنة الثالثة)

ان التقرير الوارد في الوثيقة (A/35/588) يتعلق بالبند ٦٦ من جدول الأعمال المعلنون " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ". ان هذا التقرير يلخص المناقشات التي دارت خلال اثنين وعشرين اجتماعا عقدتهم اللجنة الثالثة لمناقشة هذا البند بالاضافة الى البنود ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ من جدول الأعمال . وبعد الاستماع الى أكثر من مائة وفد خلال المناقشة العامة ، فان اللجنة قد اعتمدت بالتصويت مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير . وهو معروض الآن على الجمعية العامة لتعتمده .

أما التقرير الخاص بالبند ٦٧ من جدول الأعمال والمعلنون " تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري " فهو وارد في الوثيقة A/35/589 . ان اللجنة قد درست واعتمدت مشروعين قرارين وردا في الفقرة ١٤ من هذه الوثيقة .

ان مشروع القرار الأول الذي يوصي به المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعلق بعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وان مشروع القرار هذا قد أعتد بتصويت مسجل .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الثاني الوارد تحت عنوان " المساعدة الاضافية للمنظمات الوطنية من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري " فقد أعتد بتصويت .

وتوصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد هذين المشروعين .

أما التقرير بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال والذي يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، فهو وارد في الوثيقة A/35/590 . أما البند الفرعي (أ) من البند ٧٤ من جدول الأعمال يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والبند الفرعي (ب) يتعلق بالاجتماعات القادمة للجنة القضاء على التمييز العنصري ؛ والبند الفرعي (ج) يتعلق بحالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والبند الفرعي (د) يتعلق بحالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

وقد اعتمدت ثلاثة مشروعات قرارات تتعلق بهذه البنود الفرعية . وان مشروع القرار الأول بعنوان " حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري " قد اعتمد دون تصويت . أما مشروع القرار الثاني المعلنون " حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها "

(الآنسة اوبافى ، مقرر
اللجنة الثالثة)

فقد أعتمد بالتصويت . ومشروع القرار الثالث يتعلق بتقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، وقد اعتمد دون تصويت . ان نصوص مشروعات القرارات الثلاثة واردة في الفقرة ١٦ من التقرير وأوصت اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتمادها .

أما التقرير الوارد في الوثيقة A/35/591 يتعلق بالبند ٧٥ المعنون " ما للأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال " . ان مشروعى القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثالثة واردة في الفقرة ٢٠ من التقرير . واعتمدت اللجنة مشروع القرار الثاني بدون تصويت . ومشروع القرارين معروضان على الجمعية العامة لاعتمادهما .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلى تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثالثة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات المختلفة

للجنة الثالثة قد تم ايضاحها تماما في اللجنة وقد سجلت في المحاضر الرسمية الخاصة بها .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه بموجب القرار ٣٤ / ١٠٤ ، فإن الجمعية العامة قد وافقت على أنه :

”عندما يدرس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي جلسة عامة ، فإن الوفد يتعين عليه ، قدر الامكان ، أن يعلل تصويته مرة واحدة ، أى إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، إلا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عنه في اللجنة ” .

هل لي أيضا أن أذكر الأعضاء بأنه طبقا للقرار ٣٤ / ١٠٤ ، فإن تعليل التصويت ينبغي ألا يتعدى عشر دقائق ويجب أن يتم الادلاء به من المقاعد .

سوف ننظر أولا في تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٦٦ المعنون ” ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ” . ان التقرير وارد في الوثيقة A/35/588 .

سوف أدعو الآن الممثلين ، الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت ، لأخذ الكلمة .

الآنسة كواني (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : ان أعضاء اللجنة الثالثة يذكرون أنه خلال الاجتماع الثالث والثلاثين لهذه اللجنة الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ، فان وفد بلادي قد علل تصويته بشأن مشروع القرار A/C.3/35/L.11 .

ان موقف وفد بلادي فيما يتعلق بالفقرة ١٢ من الديباجة ، والفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/C.3/35/L.11 ، هو موقف لم يتغير . اننا نود ، مرة أخرى ، أن نعرب عن تحفظاتنا بشأن هاتين الفقرتين .

ومهما يكن من أمر ، فان وفد بلادي سوف يصوت ، هذه المرة ، لصالح مشروع القرار A/C.3/35/L.11 الوارد تحت البند ٦٦ من جدول الأعمال .

السيد كاهانا (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.3/35/L.11 الوارد تحت البند ٦٦ من جدول الأعمال ، وبغية كسب وقت الجلسة العامة ، فأنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأوضح موقف اسرائيل فيما يتعلق بمشروع القرار الآخر المتصل بهذا الموضوع والوارد في الوثيقة A/C.3/35/L.3 تحت البند ٦٧ ، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/35/L.12 الوارد تحت البند ٧٥ .

ان المداولات التي أثيرت بشأن مشروعات القرارات هذه ، يجب أن تكون مدعاة للاحباط والأسف بالنسبة لأولئك المتمسكين بحقوق الانسان كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة . وأثناء تناول هذا البند من جدول الأعمال ، فان هذه المناقشات قد اتسمت بجهود ترمي الى اخفاء بعض الممارسات المتعلقة بالتمييز العنصرى أو انتهاك حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم .

ان اسرائيل والشعب اليهودى لهما من الأسباب ما يدعوهما للأسف على هذا الاتجاه الخبيث من ناحية ، ولعدم المبالاة - من ناحية أخرى - من جانب البلدان التي يتوقع منها أن تبدي حساسية وقلقا كبيرين ازاء الحركات العنصرية المؤيدة للنازية والمعادية للسامية التي ظهرت مرة أخرى . انه من المحزن أن نرى الأمم المتحدة تستخدم كمنبر لهجوم عنصرى ضد اليهود واسرائيل .

ان القرارات السابقة التي وردت فيها عناصر من هذا النوع قد ذكرت مرة أخرى في هذه الدورة ، كما وضح ذلك في رفض أبعاد القرار ٣٤ / ٢٤ في اللجنة ، وذلك بقصد المساس بالمضمون الحميد لمشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.3/35/L.8 . ان مثل هذه المشاريع بقرارات قسود عرض من جديد على اللجنة الثالثة ، وهي معروضة الآن على الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

لقد سبق لوفد بلادى أن علل تصويته بشأن بعض هذه القرارات ، وانني أوه أن استكمل ملاحظتنا المتعلقة بمشروعات القرارات الأخرى . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/588 بشأن التعاون مع جنوب افريقيا ، انما يخص اسرائيل بالذكر وفي حدود غير معقولة ، بينما يتجاهل القائمة الطويلة للبلدان الأخرى التي ترتبط مع جنوب افريقيا بروابط أكبر .

لقد تضمن اتهامات لا صلة لها بهذا الموضوع ، ولا أساس لها من الصحة ، وفي هذا الصدد ، فانه يمثل مساهمة اضافية في حملة الدعاية العربية ضد اسرائيل .

ان مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/589 يشير الى اعلان وبرنامج العمل ، والذي اعتمد في آب/ أغسطس ١٩٧٨ من قبل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . ان هذا الاعلان يتطرق الى اسرائيل والصهيونية بطريقة منحازة . والعبارات الواردة فيه شريرة ولا نقبلها على الاطلاق .

ولا بد لي في النهاية أن أشير إلى أن مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/591 والذي يتناول حق الشعوب في تقرير مصيرها ، إنما يستغل في الواقع الاهتمام الحقيقي بهذه القضية في خدمة الهجوم السياسي ضد اسرائيل . انه يتجاهل تماما حق دولة اسرائيل وشعبها في تقرير المصير والسلام والأمن . انه يقوم بذلك من أجل تعزيز مطالب لمصلحة العرب الفلسطينيين ، وهذه المطالب لا يمكن معالجتها الا في نطاق حل شامل عن طريق التفاوض للنزاع بين العرب واسرائيل .

وبالتالي ، فإن وفد بلادى سوف يصوّت ضد مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/589 ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/588 ، وكذلك مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/591 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وحيث انه لا يوحد متحدثون آخرون في هذه المرحلة ، فإني سوف اطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الفقرة العاشرة من التقرير الوارد في الوثيقة

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٥ عن التصويت (قرار

٠ (٣٢ / ٣٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا مناقشاتنا الآن بشأن البند

٦٦ من جدول الأعمال .

سوف تبحث الجمعية الآن تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٦٧ من جدول الأعمال المعنون

" تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري " ، ان تقرير اللجنة الثالثة وارد في الوثيقة

. A/35/589

سوف أذعن الآن ممثل ساحل العاج لتحليل التصويت قبل التصويت .

السيد مانوان (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي سوف يصوّت

لصالح مشروع القرار الأول الوارد في الوثيقة A/35/589 .

ومع ذلك ، فاننا نود أن يصاحب تصويتنا تعبير عن وجهة نظرنا ازاء الفقرة ٢ من منطوق

مشروع القرار هذا . لقد ورد في هذه الفقرة : " . . . سياسات الفصل العنصري والعنصرية والتمييز

العنصري التي تمارس في . . . وفي جميع الأراضي العربية المحتلة . . . " . ان وفد بلادي يرغب

في أن يعلن أنه ليست لديه المعلومات الأساسية التي تمكنه من التأكد من أن مثل هذه السياسات

يجرى تنفيذها في تلك الأراضي .

ونتيجة لذلك فان وفد بلادي يعرب عن تحفظاته بشأن ذلك التأكيد الوارد في الفقرة ٢ من

منطوق مشروع القرار . ان هذا الموقف يمليه اهتمامنا من أجل الحقيقة ، هذا الاهتمام الذي يلهم

بلادي دائماً التمسك بالعدل والانصاف . ان بلادي تتبع نفس المبادئ ، وبناء عليه فانها تؤيد

وتدافع عن حق اعادة الأراضي ، وتدافع عن حق اعادة الأراضي العربية المحتلة .

السيد مينا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد سنحت الفرصة

لوفد جمهورية تنزانيا المتحدة لشرح الخطأ الذي وقع أثناء التصويت على مشروع القرار الأول فـي

الوثيقة A/C.3/35/L.3 وفي تلك المرحلة ، تم التأكيد لنا أن تصويت وفد تنزانيا سوف يسجل فـي

المحاضر تسجيلاً صحيحاً ، لقد صوّتنا لصالح هذا القرار ، ولكننا نلاحظ في نص التقرير أن وفد

تنزانيا قد صوّت ضده . لذلك ، نود أن توضح محاضر الجمعية العامة بحيث أن وفد

تنزانيا قد صوّت لصالح مشروع القرار هذا في اللجنة .

A/35/PV.63

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أؤكد لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بأن المحاضر سوف تعدل على هذا النحو : سوف تتخذ الجمعية الآن مقرراً بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٤ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/589 .

ان مشروع القرار الأول معنون " عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري " . وان تقرير اللجنة الخامسة بشأن بيان الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/624 . والآن أعرض مشروع القرار الأول على التصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل ١٨ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت .

(قرار ٣٥ / ٣٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " تقديم مزيد من المساعدة الى المنظمات الوطنية للقضاء على التمييز العنصري " . والآن أعرض مشروع القرار الثاني على التصويت .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٤١ صوتاً مقابل صوت واحد ولم يمتنع أحد عن التصويت .

(قرار ٣٥ / ٣٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لتعليل التصويت بعد التصويت .

السيدة آتكنز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أرجو-- وأن يسجل في محضر الجلسة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك في التصويت على مشروع القرارين الأول والثاني الواردين في الوثيقة A/35/589 بشأن البند ٦٧ من جدول الأعمال .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية العامة بذلك من النظر في البند ٦٧ من جدول الأعمال .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال وعنوانه " القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الوارد في الوثيقة--
A/35/590 .

وأدعو ممثل الجمهورية العربية السورية الى الحديث في نقطة نظام

السيد غليل (الجمهورية العربية السورية) : لقد سبق لوفدي أن استرعى انتباه الجهات المختصة الى تأخر ظهور الوثائق بكافة اللغات الرسمية المعتمدة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية . وحدّثنا بأنه اذا استمرت هذه الظاهرة سوف نضطر الى عدم المشاركة في مناقشة الوثائق التي لم تصدر باللغة التي نعتدها .

والآن ، بما أن تقرير اللجنة الثالثة حول البند ٧٤ والصادر في الوثيقة A/35/590 لم--
يصدر باللغة العربية نرى أنفسنا مضطرين الى طلب تأجيل التصويت على هذا التقرير ، الى أن يصدر باللغة العربية .

أظن ، سيدي الرئيس ، أنني أعبر عن موقف المجموعة العربية ككل عندما أطلب هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد تشاورت مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والجمعية العامة . وفي رأينا في ضوء طلب ممثل الجمهورية العربية السورية ، أن الجمعية العامة يجب أن تؤجل التصويت على هذا البند لأن التقرير المتعلق به لم يصدر بعد باللغة العربية . اذا لم تكن هناك اعتراضات . فسوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تأجيل البت في البند ٧٤ من جدول الأعمال .

وقد تقرر ذلك .

السيد عبد العزيز (الجماهيرية العربية الليبية) : أود فقط نيابة عن وفـد بلادى أن أسجل في محاضر الجلسات بأن سبب تعطيل أعمال هذه الجمعية بالنسبة الى دراسة الوثائق موضع المناقشة الآن ليست الوفود العربية كوفود مشاركة في المناقشة العامة ؛ ولكن السبب الرئيسي في هذا التأخير يرجع الى أمانة الأمم المتحدة نفسها والقسم المسؤول عن الترجمة . لقد عبرت الوفود العربية في عدة مناسبات ، وفي عدة لجان عن أهمية اصدار الوثائق باللغة العربية . ولا نزال نجد أن هذا الحادث المؤسف يتكرر باستمرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب الي أن أقدم التفسير التالي للمشكلة التي نواجهها . ان الصعوبات التي واجهتها الأمانة في توفير جميع الوثائق باللغة العربية ترجع الى مشاكل تتصل بعدم توفر عدد كاف من المترجمين . وقد بحث هذا الموضوع مؤخرا في اللجنة الخامسة حيث شرحت هذه المشاكل بالتفصيل من قبل ممثلي الأمانة . والوضع الذي ظهر اليوم ، على حد ما أبلغت ، هو انعكاس لهذه الصعاب التي تحاول الأمانة التغلب عليها بمجرد استكمال عدد المترجمين .

آمل أن يكون هذا الايضاح مقنعا لوفدى الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وباقي أعضاء مجموعة الدول العربية . وهكذا ، فان الجمعية العامة قررت أن ترجى البت في تقرير اللجنة الثالثة دون اعتبار المجموعة العربية مسؤولة عن ذلك .

السيد ماگورلور (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ليبيريا يود أن يعترف معنى وعد الأمانة بأن تقوم بتوزيع الوثيقة "بأسرع ما يمكن" فبالنسبة لنا يعد وعدا غامضا . ان هذا البند لا يمكن ارجاؤه لوقت طويل فبأى سرعة سيتم انجاز هذا الوعد ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : على حد فهمي فانه قبل اعادة نظر هذا البند فان الوثيقة التي لم تصدر باللغة العربية حتى الآن يجب أن تعد وتوزع وفقا للنظام الداخلي . وفي هذه الآونة ليس هناك أى بيان من الأمانة يوضح متى سيكون ذلك . وبعد اعداد الوثيقة وتوزيعها فانه سيكون على ادارة خدمة المؤتمرات ان تعد لنا الوقت الملائم لتقوم الجمعية العامة بنظر الموضوع والبت فيه .

ستقوم الجمعية العامة الآن بنظر تقرير اللجنة الثالثة بالنسبة للبند ٧٥ المعنون " ما للأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسرار في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال " الوارد في الوثيقة (A/35/591) . وستتخذ الجمعية الآن موقفا في شأن مشروع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثالثة فسي

الفقرة ٢١ من تقريرها (A/35/591) .

وسأعرض الآن مشروع القرار الأول للتصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٨ وامتناع سبعة عن التصويت. (قرار

رقم ٣٥ / ٣٥ ألف)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى اتخاذ مقرر في شأن مشروع القرار

الثاني .

لقد وافقت اللجنة الثالثة على مشروع هذا القرار دون تصويت . وانا لم أسمع اعتراضا ، فانني سأعتبر ان الجمعية العامة تود كذلك أن توافق على مشروع القرار الثاني دون تصويت .

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار رقم ٣٥ / ٣٥ با) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيدة مندوية المغرب التي ترغب في تحليل

تصويتها .

السيدة وارزيزي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : اننا نرحب باعتماد القرارات

تحت البنود ٦٦ و ٦٧ و ٧٤ و ٧٥ ، ورغم أننا في السنوات الأخيرة قد وافقنا على قرارات مماثلة بشأن تلك البنود ، إلا أنه يسعدنا أن نلاحظ الدور الهام الذي قامت به اللجنة الثالثة في دراسة البند ٧٥ . حقاً انه في هذا العام ، وللمرة الأولى فان اللجنة الثالثة قد درست جانبي مبدأ تقرير المصير . انها بعد أن درست لمدة عشرين عاماً مبدأ حق البلدان والشعوب المستعمرة في تقرير المصير وحده ، وشكراً لمنح الاستقلال ، فان اللجنة الثالثة أولت أخيراً عناية خاصة لمبدأ احترام حق تقرير المصير للشعوب والأمم ذات السيادة .

ان مقدمي النص الوارد في الوثيقة A/35/L.6 رحبوا باعتماد مشروع القرار في اللجنة الثالثة بتوافق الآراء . والتعديلات التي أدخلت أثناء المناقشة قد أدت الى دعم النص ، وخاصة التعديل الذي يظهر اليوم في الفقرة الأولى من الديباجة ، والذي قبله مقدموا المشروع لأنه عزز الفكرة التي أبدوها وهي أن البند ٧٥ يتضمن مبادئ واضحة ، والتعديل يؤكد هذا ، لأنه يشير الى أهمية الضمان الفعال واحترام حقوق الانسان ، وممارسة الشعوب لحق تقرير المصير ومنح الاستقلال العاجل للبلدان والشعوب المستعمرة . أكرر ان هذا التعديل يشير الى هذين المبدأين ، كما أن النص يتحدث عن المبادئ بصيغة الجمع ، والجمعية العامة بهذه الطريقة تؤيد الفكرة التي أعرب عنها مقدموا المشروع .

لذلك نود أن نعرب عن شكرنا للجنة الثالثة وللجمعية العامة لموافقتها على مشروع القرار بتوافق الآراء . انه قرار ينطوي في نظرنا على مساهمة هامة من اللجنة الثالثة في الدفاع عن حقوق الانسان وحق تقرير المصير المكفول لجميع الشعوب دون استثناء .

البند ٧ من جدول الأعمال

الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة من الأمين العام (A/35/453 و Add.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تعرض على الجمعية الآن مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/35/453 and Add.1 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بهذه الوثيقة ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا بذلك نظرنا للبند ٧ من جدول الأعمال .

البند ١١٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي : مشروع قرار (A/35/L.9/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي يرغب في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي الشرف لي أن أقدم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي . وبصفتي رئيسا للمجموعة الاسلامية في نيويورك ، مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي الوارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 . ان هدف هذا القرار هو تعزيز التعاون المثمر بين الأمم المتحدة وبين المنظمة التي تمثل أكثر من أربعين دولة وأكثر من تسعمائة مليون نسمة . ان المنظمة تركز جهدها لتعزيز مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ، ومنذ نشأتها في سنة ١٩٦٩ لعبت دورا ديناميكيا للدفاع عن حقوق الانسان الأساسية ولتعزيز أهداف السلم والأمن الدوليين . ونحن على يقين من أن التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي سوف يكون مفيدا لكليهما وسيساهم الى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية لكلتا المنظمتين .

ان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تدخل دور المنظمة في اطار ميثاق الأمم المتحدة . وان التزامها بميثاق الأمم المتحدة والحقوق الأساسية للانسان قد أعيد التأكيد عليه في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي عندما اعتمد في سنة ١٩٧٢ . ان ميثاق المؤتمر الاسلامي يؤكد على مساعي الدول الاسلامية لزيادة رفاهية الانسان وتقديمه وحرية في كل مكان ، وعلى اصرارها على تكثيف جهودها من أجل ضمان السلام العالمي الذي يكفل الأمن والحرية والعدالة لشعوبها ولجميع الشعوب في العالم بأسره . من بين المبادئ الارشادية والأهداف التي يحققها المؤتمر تصفية الميز العنصري والفرقة العنصرية وازالة الاستعمار بجميع صوره وتأييد كفاح شعب فلسطين لمساعدته في استعادة حقوقه وتحرير أرضه بما في ذلك مدينة القدس .

أثناء العقد الماضي ، شاهدنا بارتياح بالغ التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ومنذ سنة ١٩٧٥ عندما منحت منظمة المؤتمر الاسلامي وضع المراقب بمقتضى القرار ٣٣٦٩ (د - ٣٠) للجمعية العامة ، فان الأمم المتحدة يمثلها في المؤتمر السنوي لوزراء خارجية الدول الاسلامية ممثل خاص للأمين العام .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي قد أقامت تعاونا بارزا وبناء في مختلف المجالات مع الوكالات المتخصصة ، والجهزة الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، كمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ووكالة الامم المتحدة لاجثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى . ان منظمتنا لديها مكتبا دائما في نيويورك ويشارك العاملون فيه بصفتهم مراقبين في الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة ، وفي اجتماعات أجهزتها الفرعية ، وفي اجتماعات مجلس الامن فيما يتعلق بالامور التي تهم كلا المنظمتين .

وفي مؤتمرات القمة ، وفي المؤتمر السنوي على مستوى الوزراء ، وفي الدورات الاستثنائية ، فان منظمة المؤتمر الاسلامي قد اعتمدت العديد من القرارات المتعلقة بقضايا عالمية ترتبط ضمن أمور أخرى بالسلم والامن الدوليين ، وبنزاع السلاح ، وتقرير المصير ، وتصفية الاستعمار ، والحقوق الاساسية للانسان ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان جهود المنظمة في هذا الشأن تكمل المساعي العالمية التي تبذلها الامم المتحدة فيما يتعلق بهذه القضايا الهامة .

وتمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ، ومع ميثاقها هي ، فان منظمة المؤتمر الاسلامي قد اتخذت مبادرات عديدة داخل وخارج الامم المتحدة ، لخدمة قضية الامن والسلم الدوليين .

ان الجهود المستمرة التي يبذلها المؤتمر الاسلامي لتحرير فلسطين والقدس الشريف ، وفي السعي الى ايجاد حل سياسي للأزمة في أفغانستان ، ومؤخرا لتسوية النزاع المؤسف بين دولتين اسلاميتين شقيقتين هما العراق وايران ، تلك الجهود معروفة ومعترف بها على الصعيد العالمي .

وهناك المبادرة الهامة التي اتخذها أعضاء المؤتمر الاسلامي في الامم المتحدة هذا العام ، وتتعلق بالقدس الشريف . ومعبرين عن القلق العميق الذي يشعر به العالم الاسلامي ، ومسترشدين بقرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الحادى عشر المنعقد في اسلام آباد ، والدورتين الاستثنائيتين المنعقدتين في عمان والرباط ، فان الدول الاعضاء في المؤتمر الاسلامي طلبت عقد اجتماع لمجلس الامن للنظر في الوضع الخطير الناجم عن محاولات اسرائيل لتغيير الطابع الاصلي للقدس . ان مجلس الامن اعتمد قرارين هامين في هذا الموضوع ، وهما ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) طالب الدول الاعضاء وبصفة خاصة تلك التي

لها بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها من المدينة المقدسة . واننا نقدر كل تقدير الاجراءات الفورية التي اتخذتها تلك الدول تمشيا مع ذلك القرار .

وبعد كفاح بطولي خاضته هي نفسها ضد الامبريالية والاستعمار ، فان الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على وعي كبير بمسؤوليتها القصوى تجاه حركات التحرر الوطنية ، والشعوب التي ما زالت تعاني من الاستعمار والتفرقة العنصرية والفصل العنصري . واعتمد المؤتمر الاسلامي عدة قرارات تددين بقوة سياسات التمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والعزل العنصري في جنوب افريقيا وزمبابوي وناميبيا . وكما يؤيد الكفاح البطولي لشعب فلسطين من أجل التحرير ، فان المؤتمر يؤيد بقوة النضال التحرري لشعوب زمبابوي وناميبيا . ان المؤتمر الاسلامي حشد التأييد المادي والمعنوي لصالحهم ، وأعرب عن تضامنه مع كفاحهم بتدابير قوية . والمؤتمر يسعده بصورة خاصة انتصار الكفاح البطولي لشعب زمبابوي ، ويتطلع الى اليوم الذي ينضم فيه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا الى مجتمع الامم كشعبين حرين مستقلين .

واذ يشارك أمم العالم المحبة للسلام شعورها بخطر سباق التسلح وتكدس السلاح ، وخاصة السلاح النووي ، اعتمد المؤتمر الاسلامي قرارات هامة تتعلق بقضايا نزع السلاح . وحيث أن الدول الاسلامية تقع في مناطق استراتيجية حساسة في العالم ، فان سباق التسلح وتزايد التنافس بين الدول الكبرى ، وما يترتب عليه من زيادة التوتر في مناطق متعددة ، له أثر مباشر على أمن الدول الاسلامية . لذلك فان المؤتمر الاسلامي ، ولاكثر من مرة ، قد تناول الموضوعات المرتبطة بنزع السلاح والامن . وبينما كرر التزامه بهدف نزع السلاح العام والشامل ، فان المؤتمر الاسلامي ركز بصورة خاصة على اجراءات نزع السلاح المرحلية ذات الصلة المباشرة بمناطقها باعتبارها دولا صغيرة ومتوسطة الحجم ونامية . وهذا يشمل اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في المناطق الملائمة في العالم ، واعطاء ضمانات الامن ضد استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية .

وعبر السنين ، فان المؤتمر الاسلامي نظر في العديد من القضايا في المجال الاقتصادي سواء على الصعيد العالمي ، أو فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء فيه . وقد أعرب عن قلقه لتزايد الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية ، نتيجة

لا استمرار تردى الاوضاع الاقتصادية في الدول النامية ، ولعدم احراز أى تقدم نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان المؤتمر الاسلامي قد ناشد الدول الاسلامية للتعاون مع الدول النامية الاخرى في مبادراتها المشتركة لبدء مفاوضات شاملة في الامم المتحدة ، وناشد الدول النامية أن تبدي الارادة السياسية الضرورية من أجل كسر الجمود الذى حاق بالحوار بين الشمال والجنوب . ان الدول الاعضاء في المؤتمر الاسلامي تلتزم بتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس فيما بين الدول النامية . وفي هذا الصدد ففي الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية رحبنا بمبادرة دول مجموعة ال ٧٧ لتشكيل مجموعة خبراء لوضع توصيات تتعلق بالاجراءات التي يتعين تنفيذها لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية .

واذ نقدر أهمية الحوار بين الشمال والجنوب لصالح الدول النامية ، فان المؤتمر الاسلامي ناشد الدول الاسلامية أن تحرص على المشاركة الفعالة في الحوار بصفاتها جزءاً من مجموعة الدول النامية . وهكذا فان المؤتمر يلعب دوراً هاماً في تعزيز قضية الدول النامية ، ويساهم مساهمة فعالة في حماية مصالحها . وهذا الدور يدخل في اطار المساعي العالمية التي تبذلها الدول النامية ، ولا يرمي الى خدمة مصالح فردية .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي تقيم علاقات رسمية وثيقة مع دول عدم الانحياز ومع منظمة الوحدة الافريقية ، ومع جامعة الدول العربية . ان التعاون المشرق قائم بين منظماتنا وبين تلك المنظمات ، وسيظل المؤتمر الاسلامي ملتزماً بتعزيز ذلك التعاون الذى نعتقد أنه في صالح السلم الدولي ، وتقدم البشرية .

وهكذا فإن أنشطة منظمة المؤتمر الاسلامي التي أشرت اليها يايجاز واسعة المدى وتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، والانسانية . . ان المساهمة الفعالة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في عمل الأمم المتحدة في هذه المجالات هو في الصالح المشترك لتحقيق الأهداف التي تتمسك بها المنظمتان كما أنه يتمشى مع الوفاء بتطلعات شعوب العالم فيما يتعلق بالسلام والتقدم . وأود هنا أن أشير الى رسالة هامة من الأمين العام للأمم المتحدة أعرب فيها عن تقديره لعلاقات التعاون القيمة بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي ، واعترف فيها بأن المؤتمر الاسلامي مدعو الى أن يقوم بدور هام في اقامة نظام عالمي مستقر وخلق ظروف أفضل للانسان في كالة أنحاء العالم . وبهذه الروح فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تود أن ترى مزيدا من التعاون بين الأمم المتحدة ، والمؤتمر الاسلامي .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 ، والذي يشرف وفد بلادى تقديمه لكم نيابة عن جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي يمثل رغبتنا المشتركة في زيادة التعاون بين المنظمتين . ان مشروع هذا القرار طلب من الأمين العام دراسة الطرق والوسائل التي تؤدي الى تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

وفي فقرات الديباجة ، فان مشروع القرار يشير الى التزام منظمة المؤتمر الاسلامي بميثاق الأمم المتحدة وباعلان حقوق الانسان ، والى الاتصالات التي تمت بالفعل بين المنظمتين . كما يشير الى المشاركة الفعالة للمؤتمر الاسلامي في أعمال الأمم المتحدة ، وبوجه خاص التعاون بين المؤتمر الاسلامي ، والوكالات المتخصصة ، والأجهزة الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . كذلك فان ديباجة مشروع القرار تأخذ في الاعتبار مساعي المؤتمر الاسلامي لايجاد حلول للمشكلات العالمية الهامة المرتبطة بالسلم ، والأمن الدوليين ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وتنصيف الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي فقرات المنطوق فان مشروع القرار يستهدف تعزيز التعاون بين المنظمتين في مختلف المجالات ويسجل بارتياح عزم المؤتمر الاسلامي على العمل لايجاد حلول لهذه المشاكل العالمية ، ويرحب بمساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة ، ويعرب عن تقديرنا للأمين العام لما يبذله من جهود من أجل الحفاظ على وجود صلات مع منظمة المؤتمر الاسلامي ، ويرجو منه المضي في تقوية هذه الصلات .

لقد أعد أعضاء المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة مشروع القرار الحالي آخذين بعين الاعتبار المقترحات القيمة ، والملاحظات ، والتوصيات والتعديلات المقترحة على المجموعة فيما يتعلق بالمشروع الأول الذي كان وردا في الوثيقة A/35/L.9 ، ويحدونا الأمل أنه بهذه التعديلات فإن المشروع المنقح الوارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 سوف يحظى بالموافقة الجماعية لأعضاء هذه الجمعية .

السيد أوفينيكيوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

معروض أمامنا اليوم مسألة التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي . وكما هو معروف فان ميثاق الأمم المتحدة ينص على التعاون بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الاقليمية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بشرط - وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق - ان تكون مثل هذه المنظمات وأنشطتها تتفق وأغراض ومبادئ الميثاق .

وعلى أساس مبادئ الميثاق فان تعاوننا مؤمرا ينمو بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية وكذلك بين منظمات اقليمية أخرى . وكما هو معروف فان هذا التعاون بين الأمم المتحدة وبين منظمة الوحدة الافريقية يهدف الى التحرر الكامل للقارة الافريقية من الاستعمار والعنصرية وتعزيز استقلال الدول الافريقية وانشاء علاقات صداقة وحسن جوار بينها وتعزيز دورها في التعاون الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم ألا وهي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي أود أن أبين أن الاتحاد السوفياتي تربطه علاقات طيبة مع العديد من البلدان الاسلامية وهي علاقات نقدرها . كذلك فاننا نود أن نقدر الدور الذي لعبته منظمة المؤتمر الاسلامي في تشجيع التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين ومسألة القدس الشرقية .

ومع ذلك فاننا لا نعتقد أنه من الصواب اعطاء منظمة المؤتمر الاسلامي مركزا خاصا مميزا بالمقارنة بالمنظمات الاقليمية الأخرى كمنظمة الوحدة الافريقية على سبيل المثال . وحتى اذا تم حذف افكار معينة من النسخة الأخيرة المنقحة لمشروع القرار فان حقيقة ان هذه الأفكار كانت موجودة بالمشروع تدعونا الى التعبير عن أسفنا .

وبالتأكيد لا يمكننا أن نوافق على مشروع قرار يؤيد دون استثناء جميع النشاطات العملية للمؤتمر الاسلامي . اننا نرى ان بعض القرارات المعروفة - التي صدرت دون اشتراك جميع الأطراف المعنية - كانت سلبية بشكل واضح وعدائية بشكل سافر واخص بالذكر القرار الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ضد ثورة نيسان / ابريل ١٩٧٨ في ذلك البلد . ان هذه القرارات والتصرفات انما تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان وأود في هذا الخصوص أن أذكر بوضوح أن هذه القرارات لا تشرف المؤتمر الاسلامي .

هذه هي الاسباب التي من أجلها - اذا ما عرض مشروع هذا القرار للتصويت - سيصوت

وفد الاتحاد السوفياتي ضد مشروع هذا القرار .

السيد أحمد (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : منذ بضعة أيام احتفل العالم بالقرن الخامس عشر الهجرى . وبينما يشرق القرن الخامس عشر للعصر الاسلامي على العالم ، فان الهند تدرك بصفة خاصة ثراء وتنوع اسهام الاسلام في الحضارة البشرية . ان الهند اليوم من بين ثلاثة أو أربعة بلاد تضم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم ، وتضم ملايين من المواطنين الهنود الذين يعتنقون هذا الدين ، ولذلك فان هذا العيد يشكل مرحلة هامة في تاريخ هذه الديانة العظيمة . اننا ندرك تماما ثراء تعليم النبي والأثر العميق الذى تركته على عقول البشرية . ان روح المساواة والاخاء بين البشر التي شكلت المبادئ التي استهدت بها الحركات الاجتماعية ، التي قام بها اتباع النبي قد أسهمت وبخاصة في عصرنا هذا في تشكيل المقومات الاجتماعية والسياسية فـي الدولة الحديثة .

وانه لمن دواعي فخرا في الهند أنه الى جانب الديانات العظمى التي ولدت في بلادنا ، فان الاسلام قد شكل دورا هاما في تراثنا الثقافي متعدد الثقافات . وقد قالت رئيسة الوزراء السيدة أنديرا غاندى أخيرا بمناسبة الاحتفال بالقرن الخامس عشر الهجرى ، ما يلي :

" ان الاسلام بالنسبة اليها ديانة هندية ، وبسبب تقسيم خاطئ كلفة قام به بعض الكتاب خلال العقود القليلة الماضية فان البعض من شعبنا يميل الى وضع جذور الاسلام في نفس مصاف مجي* الحكام المسلمين . والواقع ان رسالة الاسلام قد انتشرت في أجزاء من جنوب القارة قبل مجي* الحكام المسلمين بكثير كما هو الأمر بالنسبة الى المسيحية التي جاءتنا قبل مجي* الحكام الأوروبيين بقرون . ومهما كانت الممالك التي نشأت تحت الأسرالسلامية ، فانها كانت ممالك وامبراطوريات هندية وتشكل جزءا من الحياة والثقافة الهندية " .

ان روابط الهند مع عالم الاسلام في الخارج كانت متنوعة وقد غطت العديد من القرون حتى قبل عصر فاسكودى جاما . ان الجزيرة العربية وغربي آسيا ، قد شهدا كثيرا من الاتصالات التي تتضح اليوم في كثير من مظاهر الحياة العادية سواء في مجال الفلك أو الرياضة أو الطب أو العمارة أو الموسيقى أو الفنون التشكيلية ، وقد بقي هذا التفاعل العميق واضحا خلال القرون . ومنذ حوالي أسبوعين احتفلت الهند بعيد القرن الرابع على اصدار الامبراطور المغولي أكبر ، لمواثيق الاتفاق العالمي . ان سياسة الامبراطور أكبر "صلاح الكل " تؤكد التعايش السلمي

والتسامح بين الشعوب من جميع الديانات وتدعيم الوفاق والسلم بينهم . وبهذه المناسبة فقد أشارت رئيسة الوزراء السيدة أنديرا غاندي الى أن الحاجة الماسة التي تواجهها اليوم هي أن نتبع هذه المثل التي نادى بها هذا الامبراطور العظيم . وقد أشارت السيدة أنديرا غاندي الى تلك العاصمة المغولية " فاتح بورسكري " التي اتخذها الامبراطور عاصمة له كرمز للفكر الذي انتهجه .

وفي عصرنا هذا فان علاقات الهند مع الدول الاسلامية في العالم ، كانت تتسم بالاجابية والانتاجية . وقد سعيينا معا لارساء قواعد السلام والرخاء الاقتصادي وسعادة الانسان عبر جهودنا المشتركة في اطار الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وغيرهما من المنظمات الدولية . وفي علاقاتنا الثنائية ومتعددة الأطراف ، فقد سعيينا لاتخاذ مواقف مشتركة بالنسبة الى بعض القضايا الملحة التي تهم السلم والأمن الدولي مثل تلك المتعلقة بفلسطين وغرب آسيا وافريقيا وكذلك بالنسبة الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة .

ولذلك ، فبينما نستمر في بلادنا في دعم ذاتيتنا الثقافية متعددة الثقافات ونعتنق سياسة دنيوية ، فاننا لم نتردد في اثراء خبرتنا التاريخية عن طريق اقامة علاقات مثمرة مع الشعوب من جميع الديانات والثقافات والمعتقدات . وفي علاقاتنا الدولية ، فقد أكدنا على النواحي التقدمية للنضال السياسي الذي يخوضه العالم النامي وبخاصة النضال من أجل التحرر من الاستعمار وغيره من صور السيطرة السياسية على دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومن أجل تطلعها لحياة وظروف اقتصادية أفضل والحق غير القابل للتصرف لجميع هذه البلدان في اختيار المؤسسات الاقتصادية والسياسية دون أى تدخل من الخارج . وقد انعكس ذلك أيضا في سياسة عدم الانحياز التي تعتنقها الهند وكثير من الدول النامية ، في التزامها بأهداف الأمم المتحدة كما ورد ذلك بصفة خاصة في المادة الأولى من الميثاق التي تشير بين أمور أخرى الى ما يلي :

" ٣ - تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء " .

ان التمسك بهذه الأهداف والمبادئ في قطرنا ينبغي أن يكون نقطة البدء لأي تعاون بين الأمم المتحدة وأية منظمات اقليمية أو دولية أخرى . ونحن في الهند قد سمعنا لعدم تشجيع النظرات الضيقة في معالجة الأمور أو استخدام المشاعر الانسانية لدفع نبرة العصبية الدينية أو التعبير عن تطلعات أنانية وطنية أو محلية . وفوق كل شيء ، فقد سمعنا الى التأكيد على أن تعليم الديانات العالمية ، يؤدي الى توحيد الشعوب بدلا من تقسيمها وتفرقتها .

ان الهند قد أيدت أنشطة المؤتمر الاسلامي حيثما اتخذها ، وهي في رأينا أنها قد أسهمت في تحقيق هذه المثل . وقد أيدنا الارتباط بحركة عدم الانحياز ومنح صفة المراقب لهذه الحركة في الأمم المتحدة على أساس التمتع الكامل بالمساواة مع غيرها من المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية على سبيل المثال . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي سوف يؤيد قرارا تتخذه الأمم المتحدة باقامة تعاون بين المنظمة العالمية وبين منظمة المؤتمر الاسلامي على أساس المساواة الكامل مع غيرها من المنظمات التي تتمتع بوضع المراقب في اطار منظمة الأمم المتحدة . ولا نريد اطلاقا أن نفرق في المعاملة التي تمنحها الأمم المتحدة لمنظمة مثل منظمة الوحدة الافريقية التي تتكون اليوم من ٥٠ دولة عضوا والمعاملة التي تمنحها للمؤتمر الاسلامي الذي يضم حوالي ٤٢ دولة عضوا . ونحن على ثقة من أن التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة ينبغي أن يتم طبقا لمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة لأن ذلك سيعود بالفائدة على كلتا المنظميتين .

ونظرا لأن منظمة كبرى مثل منظمة الأمم المتحدة تضم أسرة الأمم في العالم وتستند الى المبادئ العالمية ، فان مفهومنا هو أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الأخرى ينبغي أن يكون في اطار الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء مبدئيا بمقتضى ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نود في هذا الصدد أن نذكر بالالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء بمقتضى المادة ١٠٣ من الميثاق . وان نقول ذلك ، فاننا نؤكد بصفة خاصة على أنه بما أن الهند ليست عضوا في المؤتمر الاسلامي ، فانها لا تعتبر نفسها ملزمة بميثاق تلك المنظمة أو بقراراتها أو بالتعهدات التي التزمت بها الدول الأعضاء فيها .

وفيما يتعلق بالاقتراح المحدد الخاص بمشروع قرار معروض على هذه الجمعية من قبل رئيس المؤتمر الاسلامي وارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 ، فان وفد بلادي يود أن يتقدم ببعض التعليقات. أولا ، اننا لا نستطيع أن نؤيد أية صيغة تنص على وجهات نظر خاصة تتعلق بقضايا دولية مع استبعاد وجهات نظر أخرى . وبينما نقر بأن للدول المختلفة وجهات نظر مختلفة بالنسبة لقضايا فردية متعلقة بالسلم والأمن ونزع السلاح وتصفية الاستعمار وحقوق الانسان . . ألخ تقوم على أساس مصالحها الوطنية ، الا اننا لا نستطيع أن نوافق على الارتباط أو التعبير عن تفضيل خاص لقرارات أو تعهدات أخرى ووفق عليها في مجموعات اقليمية في حين أن وجهات نظرا في هذه الموضوعات قد تم التعبير عنها بوضوح في الأمم المتحدة ذاتها .

ثانيا ، ان مشروع القرار شفرة أخرى أوضحها وفد بلادي لأعضاء في المنظمة بطريقة غير رسمية . اننا في الهند لا يمكننا أن نقبل اشارة ساذجية الى الحلول التي وضعها المؤتمر الاسلامي وفقا لميثاقه . واذا كانت صورة مشروع القرار المقترح يمكن أن تفسر كموافقة من جانب الأمم المتحدة على مثل هذه الحلول ، فان وفد بلادي لا يمكنه - من حيث المبدأ - أن يوافق على ذلك نظرا لأن ميثاق وقرارات المؤتمر الاسلامي يمكن أن تفسر على أنها ملزمة للدول الأعضاء في تلك المنظمة .

وبالنظر الى هذه المشاغل التي يمثل البعض منها مسألة مبدأ ويمثل البعض الآخر عدم توافق فني ، فانه لو كان قد طرح مشروع القرار للتصويت ، فان وفد بلادي كان سيضطر الى الامتناع عن التصويت عليه .

واننا ان نقول ذلك ، فاننا ندرك الحاجة المتزايدة للتعاون والتفاهم والتسامح من جانب الدول وكذلك فيما بين مجموعات الدول حتى نسمى جميعا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون المشريين دول وشعوب العالم . ان الحروب تبدأ في أذهان الناس ، وفي أذهان الناس يجب أن يولد الشعوب بحماية السلام . اننا نفسر القرار الذي اتخذته منظمة المؤتمر الاسلامي للسعي

الى التعاون مع الأمم المتحدة ، كدليل على استعدادها لقبول ميثاق الأمم المتحدة كمستودع رئيسي ثابت للمثل والمبادئ التي ينبغي أن تحكم تقدم البشرية وإزالة اللبس والتخبط في عالم اليوم . اننا على يقين من أنه — مثل بعض الأجهزة الأخرى المثلثة في هذه المنظمة كمنظمة الوحدة الإفريقية — فان التعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن يساعد منظمة المؤتمر الاسلامي والدول الأعضاء فيها فـ نضالها من أجل إقامة مجتمعات أكثر تقدماً وعدلاً وتسامحاً ونظام عالمي يقوم على الحرية والمساواة والاخاء .

السيد روا كوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان كوبا تقدر حق التقدير الدور الذي يلعبه المؤتمر الاسلامي فيما يتعلق بالبحث عن حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط على أساس ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، وكذلك فيما يتعلق بمدينة القدس .

اننا نعترف أن هذا هو الهدف الأساسي الذي حدده المؤتمر الاسلامي كسبب من أسباب قيامه . وعليه ، وبناء على الاسهام الفعال الذي قدمه المؤتمر ولا يزال يقدمه لقضية الشعب الفلسطيني ، فاننا نوافق تمام الموافقة على اسهام المؤتمر كمراقب في أنشطة حركة عدم الانحياز . ومع ذلك ، فنحن لا نعتقد أن هذا صحيح من وجهة نظر ما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تعاون منظماتنا مع هذا المؤتمر . اننا نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تقيم علاقات تعاون مع منظمات اقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية أو منظمات أخرى حكومية . ومع ذلك ، فاننا لا نعتقد أنه من الملائم أن يتم هذا النوع من العلاقات مع منظمات ذات طابع ضيق ، وعلى سبيل المثال منظمات ذات طابع ديني سواء كانت اسلامية أو كاثوليكية أو بروتستانتية أو يهودية .

ولأسباب مبدئية ، فاننا نعتقد أن منظماتنا يجب عليها ألا تقيم مثل هذا التعاون مع منظمات أو مؤتمرات من نوع هذه المنظمات والمؤتمرات الدينية . ولذلك ، ورفم احترامنا لاسهام المؤتمر الاسلامي في قضية فلسطين ، فاننا لا نستطيع أن نؤيد إقامة مثل هذا التعاون بين منظمة الأمم المتحدة وبين المؤتمر الاسلامي . اننا لسنا بطبيعة الحال من بين أولئك الذين وقعوا ميثاق تلك المنظمة ولا نحس بالتزامنا بقرارات المؤتمر التي أقرها في الماضي أو التي يمكن أن يقرها في المستقبل . وبالتالي ، فان مشروع هذا القرار لو كان قد عرض للتصويت ، لكان وفد بلادي قد اغسطر الى الامتناع عن التصويت عليه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أنه لم يطلب اجراء تصويت ، فسوف أعتبر أن الجمعية العامة ترفب في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.9/Rev.1 . انني لا أرى اعتراضا على ذلك .

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد ابراهيم (ايشوييا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بالقرار الذي اعتمدتوا والخاص بالتعاون فيما بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

كبلد يضم عددا كبيرا من السكان المسلمين ، فاننا بالتالي نولي اهتماما كبيرا لأعمال المؤتمر الاسلامي ونتابع أنشطته عن كسب . وعلى مر السنين فان أعضاء المؤتمر الاسلامي جماعات وفردى قد أسهموا اسهاما كبيرا فيما يتعلق بالبحث عن حلول لمشاكل دولية هامة وخاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

كما اننا قد سجلنا ببالغ الارتياح أنشطة هذا المؤتمر فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي ، وما يتعلق كذلك باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وبالتالي فاننا نأمل في أن يتابع هذا المؤتمر عمله في هذا الطريق البناء .

ان منظمة المؤتمر الاسلامي كما يشير اسمها ، مؤسسة على العقيدة الاسلامية وهي تتكون من دول اسلامية ، معربة بذلك عن انحياز ديني واضح . ان منظمة الأمم المتحدة من ناحية اخرى يمتنق أعضاؤها مختلف العقائد الدينية والأيدىولوجيات .

ان الأمم المتحدة منظمة عالمية لها طابع دولي واهتمامات دولية ، وبالتالي فان هاتين المنظمتين لا يمكن أن تكون لديها آراء متماثلة بالنسبة لمختلف المشاكل . ولذلك يجب أن نفكر في هذا التعاون المقترح بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي .

ان اثيوبيا في الواقع تقبل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ولكننا نعتقد أنه يجب علينا أن نحذر حتى لا يؤدي هذا التعاون الى أية منازعات في العقائد والآراء .

اننا مقتنعون جميعا بأن المؤتمر الاسلامي ، قد اتخذ في العديد من المناسبات مواقف بشأن بعض المشاكل تتعارض مع تلك التي اتخذتها الأمم المتحدة . وبالتالي فاننا نود أن ننبه الى ضرورة الحذر من عدم الانسجام فيما يتعلق بتطبيق أهداف التضامن الاسلامي الواردة في ميثاق المؤتمر الاسلامي والبادئ العالمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد فاننا نلاحظ بأسف أن المواقف التي اتخذت من قبل المؤتمر الاسلامي بشأن عدد من المشاكل ، كانت متصلة بأطماع ومضالح عضواً أو عضوين من أعضاء هذه المنظمة بدلا من اتصالها بالتطلعات المشتركة للجميع .

ان عدم انتماء طرف ما الى المؤتمر الاسلامي قد أدى في مناسبات الى اساءة استعمال حقوق العضوية في المؤتمر ، ولم تكن هذه المناسبات نادرة عندما روعي الطابع السياسي أكثر من المبادئ في أبعاد القرارات التي اتخذت . ان مثل هذا الوضع قد جعل بعض القرارات المتخذة تختلف عن القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة أو المنظمات الاقليمية المعنية . ان مثل هذه الأوضاع قد سمحت لعضو معين من أعضاء المؤتمر الاسلامي باساءة استخدام عضويته في المؤتمر لاستعمال هذا المحفل لترويج آرائه التوسعية المعروفة ازاء اثيوبيا .

ولذلك فان وفد اثيوبيا يرفض هذه المحاولات ولا يدعم كلية قرارات المؤتمر الاسلامي .
وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي اعتمدتوا ، فان وفد اثيوبيا لديه تحفظات شديدة بشأن
الفقرة السابعة من الديباجة والفقرتين الاولى والثانية من المنطوق . ولوعرض هذا المشروع على
التصويت لاضطر وفد بلادى الى رفض الفقرات السابق الاشارة اليها والامتناع عن التصويت على مشروع
القرار ككل . ان اعتماد هذا المشروع يجب ألا يعتبر موافقة من جانب الأمم المتحدة على قرارات المؤتمر
الاسلامي التي لا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة أو قراراتها .

وأخيرا أود أن أؤكد لأعضاء المؤتمر الاسلامي أن اثيوبيا تؤيد جميع القرارات التي يتخذها
المؤتمر والتي تتماشى مع مبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز
خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين . ان مشكلتنا مع المنظمة تتبع عن تلك
القرارات القليلة التي لا تتماشى مع روح أو حرفية ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .
واننا نأمل في المستقبل ألا يقوم المؤتمر الاسلامي بتشجيع أعضائه على اتخاذ قرارات لا تقوم
على المبادئ وليس من شأنها إلا أن تسيء الى سمعة هذه المنظمة .

ان عدم تشجيع مثل هذه الأعمال الانانية ، سيخدم بلا شك مصالح العدل وبالتالي فانه
لن يعزز فقط موقف المؤتمر الاسلامي على المستوى الدولي ولكنه سيسهل التعاون المنشود بين منظمة
الأمم المتحدة وبين المؤتمر نفسه .

السيد سائخسمساك (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) :

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يعرب عن ارتياحه البالغ للتعاون القائم بين منظمة الأمم
المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، كما يعرب عن ارتياحه للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات
الاخرى المماثلة . ولكن مع ذلك ونظرا لمبادئ الشرعية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، فانه
يبدو لوفد بلادى في مجال تعاون المنظمة العالمية مع المنظمات الاخرى التي تكاثرت الى حد كبير
خلال السنوات الأخيرة ، ان الجمعية العامة يجب أن تحترم احتراماً مطلقاً مبدأ الشرعية وأن تحذر
من اتخاذ تدابير تعطي تمييزاً لبعض المنظمات على حساب المنظمات الاخرى فيما يتعلق بتنفيذ
قرارات أو مبادئ الأمم المتحدة وخاصة ما يتعلق منها بالدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ان روح ومضمون مشروع القرار (A/35/L.9/Rev.1) المعروض على الجمعية العامة ، ترميان الى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي ، وهذا أمر يبدو لنا سابقاً لأوانه بالنظر الى الاتفاق العام في الرأي الذي تم التوصل اليه حتى الآن في مجال تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الاخرى .

وبناءً على ما سبق ذكره ، فانه لو أن مشروع القرار A/35/L.9/Rev.1 عرض على التصويت لكان وفد بلادي قد صوّت ضده ، ولكن حيث أن الأمر الآن غير ذلك ، فان وفد بلادي طبقاً لروح التفهم والتوفيق قد انضم الى الاجماع في الرأي . ومع ذلك فان وفدنا يطلب من الرئاسة أن تتفضل بمراعاة تسجيل تحفظ وفدنا في محضر الاجتماع .

السيد كاهانا (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.9/Rev.1) لو عرض على التصويت لكان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت عليه . ولتجنب أي سوء فهم اسمحو لي أن أوضح موقفنا .

اننا ننطلق في ذلك من الفرق القائم بين العقيدة الاسلامية وبين الشعوب الاسلامية من ناحية والمؤتمر الاسلامي من ناحية اخرى . ان حكومة اسرائيل وشعبها الذي يضم مجموعة اسلامية هامة يقدّران حق التقدير العقيدة الاسلامية واننا نتوخى التفهم المتبادل والتعاون مع الأمم والدول الاسلامية .

ومع ذلك ، فان لدينا تحفظاً على اعضاء طابع مؤسسي على مختلف التجمعات وتجميع اعضاء الأمم المتحدة على أساس الانتماء الديني . ان هذا واضح لاسيما فيما يتعلق بالبحث عن أهداف يلجأ فيها الى استخدام العنصر الديني ضمن عناصر اخرى لأغراض عدوانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك تنتهي الجمعية العامة من نظر البند ١١٨ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/35/22 و Add.1-3) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/35/36) ؛
- (ج) تقارير الامين العام (A/35/358 و A/35/509 و A/35/520) ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/35/626) .

السيد الكلباش (الجمهورية العربية الليبية) : بسم الله ، ان مناقشة سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا انما تعكس ادراك المجتمع الدولي للوضع المتدهور في جنوب افريقيا ، والناتج عن الممارسات العنصرية التي يقوم بها ذلك النظام واعتداءاته المستمرة على شعوب القارة ، واستمراره في انتهاك مبادئ وميثاق الامم المتحدة ، وانتهاجه سياسة عنصرية بغضبة تستهدف الانسان الافريقي وتستهدى بحقوقه الانسانية . ان شعب جنوب افريقيا ما زال ، وحتى يومنا هذا يتعرض لسياسة التمييز والفصل العنصرى التي فرضها عليه النظام العنصرى هناك ، والذي عمد الى ارتكاب أشنع الجرائم وانتهاك أبسط الحقوق ، فاستغل الاكثية الساحقة من السكان الافارقة ، واتخذ العديد من الاجراءات القمعية ضد الطلبة الذين يقاومون سياسته العنصرية ، وضد العمال الذين يطالبون بوضع حد أدنى للاجور ، وواصل سياسة الاضطهاد بقتل وجرح العديد من المناضلين والقاء القبض على العدد الآخر ، ومحاكمتهم بمقتضى قوانين ارهابية لا تمت الى العدالة بصلة . انه من المخجل حقا أن يذلل النظام العنصرى يتحدى بصلف الارادة الدولية ، ويرفض تنفيذ القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي ضد ممارساته العنصرية ، هذا التحدى وهذا الرفض ، ما كان ليكون ويستمر ، لو لم يكن هذا النظام قد تأكد من تحالف النظام العنصرى في تل أبيب معه ، ووقوف الدول الامبريالية برئاسة الولايات المتحدة الامريكية الى جانبه ومواصلتها تزويده بالاسلحة والنفط والتكنولوجيا النووية وكافة التسهيلات والخدمات .

ان بلادى تشجب بشدة استمرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا في سياسته العنصرية وتماديه في نهب الموارد الطبيعية لشعوب المنطقة ، وتدين بقوة جميع الاجراءات التي قام ويقوم بها هذا النظام ، بهدف حرمان الشعوب الافريقية من ممارسة حقها وتقرير مصيرها ، كما تدين التعاون القائم بين النظام العنصرى في جنوب افريقيا وبعض الدول ، وخاصة ذلك التعاون المشبوه الذى يقوم بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا ، هذا التعاون الذى شمل كافة المجالات وظل قائما ومستمرا على الرغم من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أدانت فيها الكيان الصهيوني لتواطئه مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا وطالبته بانهاء كل تعاون له مع هذا النظام .

ان المحاولات اليائسة التي تقوم بها الانظمة العنصرية والاستعمار من أجل تغيير مسار التاريخ ، واستخدامها لوسائل التدليس والمراوغة لاضعاف حركات التحرر في جنوب افريقيا وناميبيا وغيرها من مناطق العالم سوف لن يكون مآلها ، الا الفشل الذريع ، وسوف لن تزيد الشعوب الا تصميمها على النضال والكفاح ، حتى يتم لها في النهاية القضاء على آخر مراكز الاستعمار والاحتكار .

باسم بلادى تؤكد المطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفرض حذر التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والعلمية وغيرها ووضع حد لاستمرار هذا النظام في تحدى ميثاق وقرارات الامم المتحدة ، واتاحة الفرصة والجو المناسب لشعوب المنطقة من أجل تقرير مصيرها ، كما نطلب من كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تنتصر لروح ميثاق ومبادئ الامم المتحدة ، وذلك بوقف كل أنواع التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

واني لأؤكد مجددا التزام شعب الجماهيرية العربية الليبية الكامل بمواصلة الدعم المادى والمعنوى لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا في كفاحهما العادل من أجل الحرية والاستقلال بقيادة حركات التحرير الوطنية في البلدين . كما أؤكد تأييد بلادى ومساندتها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر عدم الانحياز بشأن السياسة العنصرية التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وختاما ، أتوجه بالشكر الجزيل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على التقرير الوافى الذى تضمن أهم المعلومات عن مظاهر سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والتطورات الخطيرة في العلاقات القائمة بين النظام العنصرى في تل أبيب والنظام العنصرى في جنوب افريقيا .

السيد أوتونو (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قام وفد بلادى بدراسة تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بكل اهتمام . وأود في البداية أن أشيد بصفة خاصة بالسفير ب . أ . كلارك الذى بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قدم لنا تقريرا واضحا شاملا . واننا نعرب عن امتناننا البالغ للسيد السفير كلارك ولاعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لجهودهم الدؤوبة لكشف فئات الفصل العنصرى .

خلال الدورة الراحنة للجمعية العامة اتاحت لنا عدة فرص لاستعراض العديد من المشاكل التى تواجه عالمنا اليوم . وبعض هذه المشاكل تعتبر مشاكل خطيرة وتستحق اهتمامنا الملح . ولكن القليل منها يشكل خطرا واضحا ومباشرا على السلم والامن العالمى ، كما هو الموقف بالنسبة للوضع الراهن في جنوب افريقيا اليوم .

لم يشهد العالم من قبل نظاما كاملا كهذا النظام في اضطهاده السياسى والاقتصادى ، وقد شهدنا في العصر الحديث ظهور وانهايار العديد من النظم ، التى تعتمد على الاضطهاد والقمع ، ولكن الشعب الاسود في جنوب افريقيا ما زال يعاني من نير العبودية ، المتولدة من سيطرة المستبدين البيض ، والعبودية المتولدة من استغلال رأس المال من الداخل وممن الخارج .

اننا لا نناقش اليوم مسألة تتعلق بعدة عقود من الاضطهاد ، وذلك في حد ذاته يعتبر مأساة كافية ، ولكننا نتحدث عن فترة تزيد على ثلاثة قرون من الظلام العميق في سجل التاريخ الانساني ، ثلاثة قرون من السيطرة العنصرية والظلم والاستغلال الاقتصادي .

ومنذ عهد غير بعيد غيمت على أوروبا ظلال داكنة عندما قامت قوات الفاشية بتوجيه ضرباتها ، مترجمة أفكارها وأيد يولوجيتها الى وقائع عملية . ان النظام الفاشي لم يدم وقتا طويلا . لقد عبت القوى في العالم كله بما فيها شعوب بعيدة عن أوروبا لمحاربة الفاشية ، كما أن أولئك الذين تردوا في القتال قد أرغموا عليه . ولكن قبل أن يمضي وقت طويل ، اندفع العالم الى حرب مريعة للقضاء على الفاشية . ان منظمتنا ، الأمم المتحدة ، هي في حد ذاتها صرح حي يشهد على هذه التجربة ، لأنها ولدت من خضم ويلات تلك الحرب المعروفة بالحرب العالمية الثانية .

وعلينا أن نتساءل ، لماذا لا تستطيع تلك القوى ، التي لم تأل جهدا في محاربة الفاشية في أوروبا ، أن تنضم اليها في تعبئة جميع الموارد للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟ . لماذا ؟ وعلى أية حال ، فان أيديولوجية وممارسة الفصل العنصري لا تختلف عن أيديولوجية وممارسة الفاشية . وبدلا من الانضمام الى النضال ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، فاننا نصدم ان نرى أن بعض هذه القوى قد اختارت طريق التعاون من النظام العنصري . انني أشير هنا الى تلك الأنشطة العديدة لبعض البلدان الغربية ، بما في ذلك اسرائيل . ان تفاصيل ذلك واردة في التقرير المطروح علينا .

وفي عام ١٩٧٧ وبمقتضى القرار ٤١٨ (١٩٧٧) فرض مجلس الأمن حظرا الزاميا على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا . ولكننا نعرف أن جنوب افريقيا قد استمرت في الحصول على دعم عسكري مستمر . وقد أمكن حدوث ذلك فقط لأن بعض أعضاء هذه المنظمة استمروا في مد جنوب افريقيا بالمعدات العسكرية الثقيلة ، منتهكين بذلك حظر الأسلحة انتهاكا صارخا .

ان التدفق المستمر للاستثمارات الأجنبية والقروض ، لا يؤدي الا الى زيادة الرغبة في الاضطهاد ، ان الرأي القائل بأن الاستثمارات الأجنبية قد تساعد على تحسين أثار الفصل العنصري ، كان موضع رفض من الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، وبطريقة أوضح عن طريق حركات التحرير ، ومن المؤكد أن شعب جنوب افريقيا يعرف ما هو في صالحه .

ان أوغندا مستمرة في معارضة أى تعاون مع جنوب افريقيا في ميدان الرياضة . وكلما دعونا الى وقف جميع الاتصالات والروابط الرياضية مع النظام العنصرى ، يقال لنا من بعض البلدان الغربية ان نظم حكمها تجعل من المتعذر على الحكومات أن تتدخل في أنشطة المنظمات الرياضية . وفضلا عن ذلك فقد أعلمنا بأنه ، على أية حال ، يجب الفصل بين الرياضة والسياسة وعدم المزج بينهما . ولذا ، فقد دهشنا في العام الماضي أن نشهد حكومات تفرض ثقلها وضغطها بالنسبة للحملة الخاصة بمقاطعة الدورة الأولمبية الماضية على أسس سياسية واضحة . وهذا برهان آخر على النفاق والمعايير المزدوجة التي تلجأ اليها البلدان الغربية بالنسبة لمسألة الاضطهاد العنصرى في جنوب افريقيا . واذا كان هناك أحد قد أعطى هذا النوع من التعاون الى الفاشيين في أوروبا ، لكان قد اعتبر ليس ملعونا فقط ، وانما خائنا للبشرية أيضا . ان أوغندا تعتبر هذه الأعمال التي تقوم بها بعض البلدان الغربية ، متساوية في بنفها وغير مقبولة مهما كانت الأعذار التي قد يقدمها المتهمون على سبيل التبرير .

ان هذه هي عناصر التعاون الخارجى التي تشكل حبل السلامة لنظام الفصل العنصرى . فدون هذه المساعدة الخارجية ، ما كان لنظام الفصل العنصرى أن يبقى طويلا . ولقد طور العنصريون في بريتوريا استراتيجية للسيطرة يتجاوز نطاقها حدود جنوب افريقيا نفسها وكلما كثفت المقاومة في الداخل ، فانه يوجد شعور متزايد من جانب النظام العنصرى يحثه على خلق دول تابعة ومناطق عزل وملاحق خارجية . ان ذلك لم يعد مجرد موضوع نظرى ، انه مخطط يجرى تنفيذه مبكرا وبطريقة منظمة من قبل نظام بريتوريا .

وحتى بينما نتحدث هنا اليوم ، فان جنوب افريقيا لازالت مستمرة في احتلالها غير الشرعى لناميبيا ، متحدية بذلك ثقل الرأى العالمى واعلانات مجلس الأمن الصريحة ، ومحكمة العدل الدولية وهذه الجمعية ذاتها .

ان احتلال ناميبيا يشكل حتى الآن أكبر دليل على هذا المخطط للسيطرة على المنطقة . ومع ذلك ، فان نظام بريتوريا قد لجأ ، بطريقة متزايدة ، الى مفاخرات أخطر ضد الدول المجاورة ، وبصفة خاصة ضد موزامبيق وزامبيا وأنغولا وزمبابوى وليسوتو . ان هذه الاجراءات التي ترمي الى اثاره عدم الاستقرار في تلك البلدان ، قد تضمنت أعمالا عدوانية وكذلك تدريب وتمويل العناصر

المغربية . ان هذه البلدان مستمرة في معاناة فضب جنوب افريقيا بسبب تأييد ها لحركات التحرير ،
وبسبب أنها قدمت المأوى لضحايا الفصل العنصرى . اننا نحييها لتصميمها وللمتضحيات التي تقدّمها
من أجل الحرية .

اننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم التأييد المادى والسياسي الى تلك الدول التي يحكم
موقعها الجغرافي ، تكبدت جزءا كبيرا من هذا الحمل الذى ينبغي أن نحمله جميعا على أكتافنا .
وفي هذا الصدد ، فاننا نحث على أنه يجب أن يعطى كل التأييد المادى لدعم الرابطة المؤسسة
حديثا من أجل تعاون اقتصادى افريقي جنوبى . ان ذلك يمثل مبادرة هامة في عملية تقليل الأضرار
الاقتصادية لهذه البلدان التي هي نتيجة الاعتماد التاريخي على جنوب افريقيا .
ورغم الخطر الواضح الذى خلقتة المخططات العدوانية التوسعية لنظام بريتوريا ، فقد استمرت
بعض البلدان الغربية في التعاون مع جنوب افريقيا في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية . وكنتيجة
مباشرة لهذا التعاون فقد طورت جنوب افريقيا الآن قدرتها النووية . وقد ذكر هذا التطور لأول مرة
في تقرير خلال شهر آب/أغسطس ١٩٧٧ ، عندما اكتشفت الأقمار الصناعية السوفياتية أن هناك ترتيبات
من أجل القيام بتجربة نووية في صحراء كالا هارى . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ تأكدت أسوأ مخاوفنا
عندما اكتشف القمر الصناعي للولايات المتحدة انفجارا نوويا في المنطقة المحيطة بجنوب افريقيا .
وليس لدينا شك في أن جنوب افريقيا قد طورت بالفعل قدرتها على انتاج أسلحة نووية .
ان هذا التطور الخطير يشكل تهديدا خطيرا لافريقيا كلها . ومن الصعب أن نغفر للدول الغربية
المعنوية الدور الذى لعبته كشريك راغب في تطوير الأجهزة التي قد تؤدى الى حدوث كارثة غير معلنة
للقارة الافريقية .

ان اوفندا تدعو مجلس الأمن مرة أخرى الى اتخاذ تدابير عاجلة بمقتضى الفصل السابع من
الميثاق ، لفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا قبل أن يستفحل هذا التهديد للسلم والأمن الدولي
اننا ندعو بعض البلدان الغربية الأعضاء في مجلس الأمن ، التي تتلأ في فرض العقوبات الاقتصادية
على جنوب افريقيا ، الى اعادة النظر في موقفها وتطبيق معيار ثابت في تحديد الخطر الذى يتهدد
السلم والأمن الدولي في جميع أجزاء العالم .

ومن جانب ، فان جنوب افريقيا تزداد صلفا نتيجة لهذا التعاون الخارجي ، ومن جانب آخر فان النظام العنصرى بدأ يظهر دلائل الرعب لأنه لم يعد يستطيع أن يتجاهل ردود الفعل . وفي محاولة يائسة لتغيير مجرى التاريخ ، فان النظام العنصرى يبذل تدابير أكثر قمعاً بينما فـي الوقت ذاته ، يستعرض عضلاته عن طريق الاصلاحات المزعومة في سياسات الفصل العنصرى . وخلال العام الماضي ، فقد شهدنا زيادة ملحوظة في أعمال الاعتقالات والتعذيب التي يتعرض لها الزعماء السياسيون وفي الأعمال التي يتعرض لها العمال والطلبة . وتعتبر هذه الأعمال منبثقة عن اليأس ، وفي هذه الحالة فسوف تبوء بالفشل .

ويسعدنا أن نسجل أن روح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا لم تقوضها أجهزة القمع بل على العكس من ذلك ، هناك دلائل في كل مكان تدل على المقاومة المكثفة ضد النظام العنصرى . ان تنظيم الاضرابات والمظاهرات الشعبية بواسطة العمال والطلبة ورجال الدين والعديد من أعمال التخريب التي تم القيام بها في العديد من أنحاء البلاد ، كلها تدل على اليقظة المتجددة للشعب ضد النظام العنصرى .

اننا نشيد بشعب جنوب افريقيا لمقاومته الباسلة ، كما نشيد بالمجلس الوطني الافريقى ومؤتمر شعوب افريقيا لآزانيا للدور الهام الذى يلعبانه في تنظيم وادارة هذا النضال ، وان أوغندا سوف تستمر في تأييد النضال العادل لشعب جنوب افريقيا .

فلتسد روح شهداء شاربيل ولتحيا روح أبطال سويتو وروح المناضلين في جزيرة روبين وروح جميع الأبطال الذين خاضوا المقاومة حتى يتحقق حلم الحرية لجميع الشعب في جنوب افريقيا .

السيد ماب (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى فاننا نتناول موضوعاً

ألقيت كلمات عديدة بشأنه ووابل من عبارات الشجب كما أذرفت دموع تماسيح بشأنه واتخذت قرارات ادانة مدوية ترددت صداها في هذه القاعات . ولكن مرة أخرى ، فان أماننا الحقائق المرة التي نواجهها عاما بعد عام ، وهذه الحقائق المرة تكمن في أن نظام بريتوريا لا يزال يسخر من هذه المنظمة ويرتكب جرائمه البغيضة ضد الانسانية والحضارة . ومهما كانت العبارات والقرارات لاذعة ومؤثرة فانها لم تتحول الى عمل فعال وايجابي وصارم من جانب جميع أعضاء هذا المجتمع . وفي هذا الصدد فان أولئك الذين بفضل قوتهم وتأثيرهم يعتبرون أكبر المساعدين وضوحا وتحريضا ، انما هم

تلك الدول القوية الغنية التي لا تزال تصمم آذانها أمام المطالبات المتكررة لفرض عقوبات فعالة ضد العنصريين في جنوب افريقيا .

وانا لم نكن نعتقد أن قوى الشر لن تنتصر في نهاية الأمر على قوة الخير ، وانا كـ... الانتصار عليهم لزمبابوى وشعبها البطل لم يكن قائما كمثال على أن روح الانسانية وأولئك الذين لن يرضخوا لطغاة العنصرية والامبريالية سوف يهزمون في النهاية قوى الاضطهاد والعبودية ، فان جهودنا ستذهب هباءا . ولكن بسبب الاثباتات المتكررة للروح التي لا يمكن قهرها للرجال الذين يحاربون من أجل حريتهم وسبب اعتقاد بربادوس بأن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا سوف ينفجران في النهاية ، فان بربادوس سوف تواصل مساعدتها بأقصى ما يمكنها في النضال الطويل والبطولي لهما . ان المصير بيدو أنه ضدنا نحن المكافحين من أجل الحرية ، ونحن لانسمح بأن تطفأ أنوار الانسانية والمدنية في أى مكان من العالم لأنها بالتأكيد تهدد بالانطفاء بالنسبة اليها جميعا في جميع بقاع العالم .

وبالتالي ، يجب علينا ألا نستسلم للخوف من ضياع الفوائد التي يمكن أن تترتب على تجارة الذهب وكل ما يبرق في الماس . كما يجب ألا نخدعنا الأرباح الباهظة التي تترتب على بيع الأسلحة والاتجار ببيئس الانسان والتدهور والأيدى الغاملة الرخيصة . فعلى أولئك الذين طالبوا بالحاح بمقاطعة دولية للألعاب الأولمبية الأخيرة بسبب أعمال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان أن يرفعوا المشعل وأن يفرضوا حظرا كاملا على العنصريين في بريتوريا سواء في الميدان التجارى أو في ميدان النشاطات الرياضية .

وليس هناك من ثمن باهظ يمكن أن يدفع من أجل وضع حد للمذابح التي تقترب دون مبرر . ضد أطفال المدارس وتشيتيت الأسر وقمع جنس بأكمله وتجريد مجتمع كامل من كل طابع انساني . " ان عجالات مطحنة الآلة تدور ببطء ولكنها تطحن طحنا دقيقا " .

ولقد كانت بربادوس منذ أكثر من ثلاثين عاما من بين شعوب العالم التي أعربت عن استنكارها لهذا النظام وفرضت ضده عقوبات اقتصادية شاملة . ولقد كان شعب بلدى سعيدا ان دفع بمقد هذا الاجراء ثمن مرتفعا لمواد استهلاكية مماثلة لتلك التي أجبرنا على استيرادها من أماكن أخرى ، أو امتنع عن أى شراء عندما استحال وجود بدائل أخرى . ان بلدى لفخور بالفرصة التي أتاحت له

لكي يلعب دورا طليعيا كعضو في اللجنة الخاصة بصياغة اتفاقية دولية ضد سياسة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . واننا نأمل في أن تواصل هذه اللجنة أعمالها وأن تنتهي منها وأن تنفذ التوصيات التي سترد في الاتفاقية .

ومرة أخرى ، فان حكومة بلادي قد اتخذت منذ عامين اجراء صارما من أجل تخليص بلدينا من شركة أجنبية كانت منذ بضع سنين تجرى تجارب سلاح جديد في بربادوس . ان الجزيرة كلها قد تأثرت من جراء ذلك من الناحية المادية نظرا الى الأضرار التي لحقت بالديار والممتلكات كلما ألقيت قذائف كبيرة في الفضاء عن طريق هذا السلاح ؛ كما تأثرت وأصابها الرعب عندما اكتشف فيما بعد أن مثل هذا السلاح وارد في قائمة مشتروات جنوب افريقيا . وقد أظهر التحقيق الذي قامت به حكومة بلادي أن بربادوس لم تستخدم كميناء خفي لتهرب هذه الأسلحة .

ان المتجرين باستعباد البشرية ويؤسها ذوى الأرواح الدامية قد طردوا . ويسروا بلادى أن محاكم دولة شقيقة عضو في مجموعة الكومنولث حيث لجأ أولئك المتجرون ، قد لاهقتهم وعاقبتهم لمخالفتهم لبعض القوانين المرتبطة بتزويد جنوب افريقيا بالأسلحة .

ان المجتمع الدولي يمكنه أن يستيقظ من أن حكومتنا سوف تحترم تعهداتها بموجب
الاتفاقات الدولية ومقررات الجمعية العامة التي تطالب بعزل جنوب افريقيا عزلا كاملا ، وسوف تستمر
حكومة بلادي في ذلك طالما كانت هناك ضرورة لذلك .

ان وفد بلادي يؤيد التوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت
قيادة السفير كلارك من نيجيريا . ان هذه اللجنة جديرة بالاشادة لجهودها المكثفة المتواصلة ،
واننا على يقين من أن أعمالها لن تذهب سدى . ان ضمير العالم المتمدين في كل مكان ، يجب
أن يكون يقظا أمام اخطار هذا البلاء السرطاني الذي يجب استئصاله من هذا العالم الذي طالما
عاني بقسوة من آثار نظرية العنصر المتفوق .

ان التاريخ يمكن أن يعيد نفسه اذا لم نخلص العالم من هذه اللعنة في اسرع وقت ممكن * .

السيد علي الزيد (الكويت) : أود أن انتهز هذه الفرصة لأشيد بجهود اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ورئيسها السفير كلارك على التقرير الوافي الذي قدمته للجمعية
العامة ، والذي يغطي جميع مظاهر سياسة الفصل العنصري ، والتمييز العنصري ، التي تمارسها
السلطة العنصرية في جنوب افريقيا ، واحساس المجتمع الدولي بأحوال الفصل العنصري . كما أوجه
ثنائي الى اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية .
ان أهم الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة منذ انشائها ، تركزت في حقل مكافحة
الاستعمار ، وحق تقرير المصير ، والقضاء على الفصل العنصري ، والتمييز العنصري بكافة أشكالهما .
ولقد أحسنت الجمعية العامة صنعا ، عندما أدانت الفصل العنصري ، واعتبرته جريمة ضد الانسانية
جمعا . انه حقا أبشع الجرائم ضد الانسانية والمجتمع الانساني .

لقد شاهدنا السنة الماضية انتصار كفاح شعب زيمبابوي والذي توج باستقلال البلاد في
نيسان /ابريل الماضي . ان هذا الانتصار التاريخي ليس فقط عزلا للنظام العنصري ، ولكنه أيضا
رجح كفة قوى الحق والمساواة في جنوب افريقيا نفسها . أن كفاح شعب الجنوب الافريقي سيزداد
ضراوة ، وان تأييد شعوب العالم أجمع له ، سيزيده قوة وتصميما ، وان النهاية لاشك فيها ستكون
النصر للانسانية والنصر لقوى الحق على الباطل .

* تولي الرئاسة ، نائب الرئيس رامفول (موريشيوس) .

ان للفرد حاجات ضرورية متأصلة في طبيعته الانسانية . ولكي يكون انسانا ، على الفرد أن يحيا حياة تتسم بالمساواة والحرية والكرامة . ان حق الانسان في الحرية والعدالة والمساواة هي حقوق غير قابلة للتصرف ، لانها حقوق أساسية منحها الله سبحانه وتعالى لكل انسان ، لذا فهي حقوق مقدسة من رب العالمين ، وكل من يخالف تلك الحقوق الالهية هو عدو لله وللانسانية جمعاء .

ان لكافة الناس مصلحة مشتركة في حرية الفرد ، تحافظ عليها وتحميها الجماعة ، كما أن لهم مصلحة مشتركة في تحقيق السلم والعدالة والمساواة . ولهذا فان الاعتراف بالحقوق والحريات والمساواة الانسانية لكل انسان هو عامل اساسي في ارساء قواعد نظام اجتماعي مستقر في أى دولة وفي أى مجتمع . ان تقدم الحضارة يمكن تقييمه على ضوء الحقوق التي يعترف بها الانسان لأخيه الانسان ، والتي يحميها القانون وجهاز العدالة في الدولة ، وعلى الصعيد الدولي ، وبالمساواة التي يحافظ عليها الانسان لأخيه الانسان ، وبالحرية التي يدافع عنها الانسان ، لأجل أخيه الانسان ، وبالكرامة التي يقدسها الانسان لأخيه الانسان .

وانه لمن المؤسف حقا ان نرى في هذا القرن ، بل في الجزء الأخير منه ، بعض الدول التي تتجاهل حقوق الانسان وحقه في الحياة في حرية وكرامة . وبعض الدول تلجأ الى وسائل مطلوبة لحرمان الانسان من حقوقه ، كما كان عليه الحال في روديسيا ، قبل استقلال زيمبابوي ، وما زال عليه الوضع في فلسطين المحتلة . الا أن السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ، عمدت الى سياسة سافرة غير مقنعة في تبني الفصل العنصري والنس عليه كأمر ثابت مستقر ، لا يتغير في دستورها وتشريعاتها وكافة قوانينها . لقد حرمت جنوب افريقيا الرجل الأسود الذي يمثل أغلبية أهل البلاد الأصليين من حقه في معايشة أخيه الانسان في المجتمع ، ومن حقه في الحصول على التعليم الذي لا يمكن بدونه أن يحصل على مقومات الحياة الأساسية ، ومن حقه في الزواج وتأسيس أسرة على أساس الاختيار الكامل بين كافة أفراد المجتمع ، بل الأسرة الدولية بأسرها ، ومن حقه في الالتجاء الى المحاكم للمطالبة بحقوقه على قدم المساواة مع السكان البيض ، ومن حقه في الحصول على أجر متساو بالنسبة للعمل الذي يؤديه ، ومن حقه في انشاء سكنه الدائم في أى جزء يختاره من بلاده ، ومن حقه في اختيار المهنة التي يبغي مزاومتها . ولهذا أصبح نظام الأقلية العنصرية وأجهزته في افريقيا الجنوبية ، لا يعمل على مساعدة الرجل الأسود في النمو والارتقاء وتحقيق التقدم والرخاء ، بل أصبح أداة هدم للقضاء على وجوده وكيانه وفرصه ، في التقدم والارتقاء .

يدعي البعض أن جنوب افريقيا هي احدى دعائم الحضارة الغربية ، والأمانة على قيمها ومثلها العليا . كيف يمكن أن يكون ذلك صحيحا ؟ ان جذور الحضارة الغربية تمتد الى فلسفة اليونان ، والدين المسيحي الذي يدعو الى المساواة والأخوة بين كافة البشر ، والى كرامة الانسان وحقه في الحياة الكريمة .

لم تتنح جنوب افريقيا بالتكر لقيم الحضارة الأوروبية ، وتجاهل المبادئ والمثل التي نادى بها ، بل ذهبت الى أبعد من ذلك ، فضربت بميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط ودست أحكامه ومبادئه ومثله العليا .

لقد أعلن المجتمع الدولي في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ايمانه بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة وقيمة كافة بني البشر . وقد ركز الميثاق على تأمين احترام الحريات الأساسية بغض النظر عن العنصر والدين والجنس واللغة ، باعتبار هذه القيم هي الأهداف الأساسية المنصوص عليها في الميثاق . وقد تعهدت كافة الدول بالانتصار لهذه المبادئ .

ان الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا ، أبعد ما يكون عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمه الأساسية . لقد حولت جنوب افريقيا المجتمع الى شعبين منفصلين ، يفصلهما حاجز رهيب ، مما يحتم التباعد بين أبناء البلد الواحد ، وما يمكن الأقلية العنصرية البيضاء من استرقاق الأغلبية السوداء . وبهذا أدى الفصل العنصرى الى تجزئة البلد الواحد وتمزيق أوصاله وخلق تدرج هرمي عنصري مما أدى الى تركيز السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في يدي الأقلية العنصرية البيضاء . وراق هذه الأقلية أن تستأثر بكل شيء وان تحرم الأغلبية من كل شيء معتمدة على البلش والارهاب والسجن التعسفي دون محاكمة ، والتحكم في مكان سكن وعمل الأغلبية السوداء ، ومنع الزواج والاختلاط بين الفئات العرقية المختلفة ، وحرمان الأغلبية السوداء من حق الانتخاب والاشتراك في الحكم .

ان التعاون بين العنصريين لهو أمر ضروري لبقائهم البقيض ، وان التعاون بين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل لهو طبيعي في نظرتهم العنصرية . فلا غرابة أن يدعو رئيس وزراء النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، الى توثيق العلاقات مع العنصريين الاسرائيليين ، وأعرب عن ارتياحه للتطورات الايجابية في العلاقات بين هذين النظامين العنصريين وأضاف أن اسرائيل تشاطر جنوب افريقيا أمانيتها .

ان الأمانى مشتركة بين العنصريين ، وكذلك فان المصير مشترك لأن أمانيتهم هي القضاء على الأجناس الأخرى وابقاء جنسهم ، أما مصيرهم فهو الفشل .

لذلك ، فان التعاون العسكرى والنووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لهو أمر لا شك فيه ، وان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لهو زاخر بالأدلة على هذا التعاون والترابط العنصرى بين النظامين البقيضين .

تدين الكويت التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، وتدين حكومتها التي اتبعت هذا الخط اللانسانى . كما تدين كل من يساعد التفرقة العنصرية ، مهما كانت أنواع المساعدة ، لأنها تعزىز لهذا المبدأ الهدام .

ان التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أمر معروف أدانته لجنة مقاومة التفرقة العنصرية في كل تقاريرها السنوية . ولا يقتصر هذا التعاون على الميدان التجارى والاقتصادى وانما يذهب الى التعاون العسكرى في المجال التقليدى والمجال الذرى أيضا . لقد اتخذت الكويت اجراءات قانونية منذ الاستقلال تمنع أى تعاون ، في أى مجال ، مع حكومة التفرقة العنصرية .

وان واجبنا جميعا أن نندد بهذه الأوضاع الجائرة ، وعلينا أن نعزل النظام العنصرى في الجنوب الافريقى ، والنظام العنصرى في فلسطين من الأسرة الدولية ، وأن نساعد ما استطعنا الأغلبية السوداء وشعب فلسطين على القضاء على هذه الأنظمة الجائرة التي لا تعتبر جريمة ضد الله والانسانية فحسب ، بل من مخلفات عهد الظلم والظلام . علينا أن نطالب بتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا وضد النظام العنصرى في فلسطين حتى يتوبوا عن غيهم ويقلعوا عن أساليبهم ونظمهم الجائرة ، وحتى تتمكن الأغلبية السوداء في الجنوب الافريقى وشعب فلسطين من تقرير المصير وتنسم عبير الحرية والعدالة وتحقيق المساواة والعيش في كرامة .

السيد صلاح (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشاكل الفصل العنصرى ، وما تنطوى عليه من معاناة قد تركت بصماتها على أجساد وفي أذهان ضحاياها لفترة طويلة بالقدر الكافي . وان الجراح الجسمانية والروحية التي تكبدتها الأشخاص الذين تعرضوا لهذا الطغيان لا تزال تسبب الألم والموت . وان المحنة التي يواجهها المجتمع الدولي - الذى يعترض فقط لكن لا يفعل شيئا - ازاء هذه الأحداث - لا تزال تعتبر وصمة في جبينه .

وحيث أن المحاولات التي تبذل للقضاء على الفصل العنصرى تفتقر الى العزم الأكيد فهذا أمر كان لتدعيم وتشجيع استمرار هذه الظاهرة العنصرية في جنوب افريقيا ، وعلى الرغم من أن بعضنا يذكر البعض الآخر بالأحداث الرهيبة التي ترتكب باسم الفصل العنصرى وهي معروفة ونشعر بها - بعمق ، إلا أن بعضنا من أثر هذا الادراك الواعي للمعاناة قد قل الى حد كبير بحيث يسمح لهذا الشعور الواضح بعدم الاكتراث أن يترك هذا الموقف الخطير مستمرا .

ونظرا لأن الاعتراف بالمبادئ الأساسية لحقوق الانسان واحترامها من بين الأعمدة الأساسية لسياستنا الخارجية ، فان وجود هذا الموقف الواضح للغاية يجعل لزاما على وفد بلادى أن يعيد تأكيد بعض التطورات الأساسية المرتبطة بالمظالم من أجل أن يعيد الى الأذهان الشعور العميق بالمعاناة الناجمة عن وجود أنظمة الأقلية العنصرية ، على أمل تقوية التصميم اللازم لتطبيق القرارات التي اعتمدت فعلا والبحث عن القرارات الأخرى الضرورية لاصدارها ثم تنفيذها . ان استمرار جنوب افريقيا في تمسكها بالمتعنت بسياساتها العدوانية والعنيدة في محاولات يائسة للحفاظ على استمرار احكام قبضتها على المنطقة يجب أن ينتهي ، كما يجب ايقاف ممارساتها البغيضة . ووفد بلادى يعرب عن أسفه العميق للمعايير المزدوجة التي انتهجتها بعض الدول الأعضاء بالنسبة لقضية حقوق الانسان والحرية . فبينما تدّين السياسات العنصرية لجنوب افريقيا تستمر نفس الحكومات في تحسين أجهزة الفصل العنصرى ذاتها في اتجاهها للقضاء على الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية لشعب آزانيا . اننا نعتقد أنه لو كان هؤلاء الأكثر منا حظا والأقل تضحية في هذه الجمعية في موقف كموقف أولئك الذين يعانون من انتهاك الحقوق الانسانية الأساسية كل يوم ، لما سمحوا باستمرار جنوب افريقيا في أعمالها طوال هذا الوقت .

لقد كانت السياسات العنصرية القائمة على التمييز والتي تنتهجها جنوب افريقيا موضع نقاش في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ ، وكان هذا النقاش آنذاك حول أمر محدد هو التحيز العنصرى الذى يمارس ضد الشعب الهندى الآسيوى في جنوب افريقيا . ومنذ عام ١٩٥٢ ، أصبحت المسألة الأوسع مدى والخاصة بالفصل العنصرى الذى يمارس ضد الأهالي الوطنيين في جنوب افريقيا موضع نقاش في الأمم المتحدة . ولقد طرحت مسألة الفصل العنصرى أمام مجلس الأمن منذ عام ١٩٦٠ . ولكن بعد مضي عشرين عاما ، لا تزال نواجه العناصر الأساسية للمشكلة ، ولا يزال نظام جنوب افريقيا يقوم بالمناورات المستمرة والمتزايدة للتحايل على القرارات والعقوبات التي تفرضها عليه الأمم المتحدة . كما تستمر تلك البلدان التي تؤيد جنوب افريقيا في تأييدها لها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ان القمع العنصرى الوحشي للحقوق الانسانية الطبيعية وكرامة الانسان ، والقتل الجماعي لأهالي جنوب افريقيا ولشعبي زمبابوى وناميبيا ؛ والاعتداءات على الدول الافريقية المستقلة المجاورة ينبغي أن تنتهي . ان أعمال العدوان المتعمدة والمتكررة التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد دول المواجهة لتدعو الى الاستياء . كما يجب أن يوقف عزم جنوب افريقيا على تثبيت أقدامها أكثر وأكثر ، وأن يوقف كذلك استمرار سيطرة حكم الأقلية العنصرية في الاقليم .

ان غامبيا تدين وتؤكد استنكارها لأعمال العدوان العنصرية التي سبق وصفها ، وكذلك الضم غير الشرعي لخليج والفيس ، وتكثيف الحشد العسكرى في ناميبيا ، والاستخدام غير الشرعي لاقليم ناميبيا للقيام بأعمال العدوان ضد البلدان المجاورة المستقلة ، وتقسيم القرى ، وضد تكثيف استخدام المرتزقة .

وبالنسبة للموقف الداخلي في جنوب افريقيا نفسها ، فان غامبيا تندد بالمناورات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لخلق " منطقة عازلة " لتفتيت المعارضة الافريقية ، واقامة مستودع للعمالقة الرخيصة مؤسس على ما يقوم به نظام الفصل العنصرى من اقامة دويلات تتمتع بالاستقلال المزيف . ان عملية تجريد الشعوب من آدميتها الكامنة في نظام الفصل العنصرى يجب استئصالها وأيا كان بغضنا لنظام الفصل العنصرى ومهما بلغ من غساده فهو ليس سوى جهاز فعلي لتحقيق

المصالح الكامنة في القضية الحقيقية للعنصرية المؤسسية التي تقوم على أحط الفرائز الأساسية للإنسان ألا وهي الجشع . ان القوة الأساسية المحركة في هذا النظام البغيض هي الرغبة في السيطرة الكاملة والادارة التامة للموارد الكبيرة لمنطقة جنوب افريقيا . وهو ما سعى اليه الانسان منذ اكتشاف الثروات والأرباح في هذه المنطقة منذ مئات السنين ، وخاصة منذ الفترة الاستعمارية والتطور الكبير للتكنولوجيا واقامة النظام المتقن للأرباح الناجمة من الاستثمارات المالية . ولقد نما هذا النظام وازدهر وازداد قسوة مع كل محاولة للمقاومة من جانب السكان الوطنيين .

اننا جميعا نعلم الدور الأساسي الذي يلعبه الفصل العنصري في اقتصاديات جنوب افريقيا . ودون الفصل العنصري ، ما استلزام المستثمر الأجنبي أن يعتمد على تحقيق ربح من مورد العمالة الرخيصة والضمانات المسبقة ضد الاضطرابات والاضرابات بين العمال الوطنيين . ومن الواضح انه بناءً على هذه الحقائق الثابتة ، فان العقوبات الاقتصادية الصارمة وحدها التي تضرب بجذورها فسي التجارة والقروض والقيود الاستثمارية ضد جنوب افريقيا ، هي التي يمكن أن تخلق الدوافع الضرورية لتحسين الظروف الراهنة التي يقوم عليها نظام الفصل العنصري . وعن طريق استخدام الضغوط الحقيقي فقط القائم بصفة خاصة على أساس العقوبات الاقتصادية ، يمكن تحقيق القضاء الحقيقي على الفصل العنصري . ودون اتخاذ هذه الخطوات القوية الفعالة من الناحية المالية ، وتطبيقها وفرضها قانونا ، فان نظام جنوب افريقيا سوف يستمر في المقاومة مستمدا شعوره بالأمن من وجود قوة بوليسية قوية وجهاز عسكري والادعاء بأن جنوب افريقيا شريك رئيسي في النظام الاقتصادي للعالم الغربي . انها تلك الروابط التي تربطها بالعالم الخارجي والمبنية على السيطرة الاقتصادية على التجارة الدولية والأرباح والتي اذا ما أُلغيت أو قُطعت ، سوف تؤدي بالتالي الى القضاء على ظاهرة الفصل العنصري البغيضة .

ان الممارسات السابق ذكرها والتي يرتكبها العنصريون ضد شعوب جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ، بشعة في حد ذاتها . انها ممارسات بغيضة . ومن الأمور الأكثر أهمية والتي لها آثار أخطر على المنطقة وعلى المجتمع الدولي ككل اجراء تجارب نووية في صحراء كلاهاري والحقيقة المرعبة لتجربة نووية حقيقية في المنطقة ، بمساعدة وتحريض بعض أعضاء الأمم المتحدة .

اننا برفضنا أو عدم قدرتنا على اتخاذ خطوات ملائمة لازالة شرور الفصل العنصري بأثاره النفسية البغيضة ، فاننا بذلك نكون قد فرطنا في قيمنا المادية والمعنوية . ان تدابير هامة قد درسها مجلس الأمن من خلال المفاوضات المستمرة ، ولم يبق الآن سوى تنفيذها ضد جنوب افريقيا وأعمالها التي لم تعد بحاجة الى دليل ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة ، الدعوة الى عقوبات اقتصادية شاملة ، وحظر النفط والأسلحة ، والتي تستهدف الاختصار الكبير للوقت المسموح به للتصديق الفعال على الاجراءات التي تتخذ لحماية الشعب في جنوب افريقيا من أعمال

القتل والذبح والتعذيب ، والاعتقالات التعسفية ، والسجن ، ومصادرة الممتلكات ، واستغلال العمال بالقوة وما الى ذلك من الأعمال غير الانسانية .

ان البديل في مواجهة الاجراءات غير الانسانية للفصل العنصرى ولهذا الخلل في التوازن الذى ينعكس في التخمة والثروة التي ينعم بها النظام الأبيض والحرمان الاقتصادى المتزايد باستمرار الذى تعاني منه غالبية السكان السود ، هو بيئة انسانية تنعكس فيها الادراكات الواقعية لقيم الانسان التي يتمسك بها ، ومعاملة كل منهما الآخر معاملة أكثر انسانية على أساس من المساواة تتحقق فيها الأرباح المتوازنة للاستثمارات الملائمة سواء بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون المواد الخام وغيرهم ممن يملكون السلع أو لأولئك الذين يرغبون في الاستثمار في تلك السلع سواء كانت عمالة أو خامات طبيعية ، أو أى شيء آخر . ان العناصر اللازمة للسلام ، تتطلب سلسلة طويلة من الاستقرار ، لا يمكن أن تتحقق دون وجود هذه المعادلة المتوازنة .

ولهذا السبب ، فان غامبيا تعرب عن استنكارها للدول والمصالح الاقتصادية الأجنبية التي تستمر في التعاون مع نظام بريتوريا العنصرى وتدين أعمالها التي تمثل خرقا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومن ثم تشجع نظام بريتوريا على الاستمرار في أعماله البغيضة . ان غامبيا أيضا تدين الانتهاكات الصارخة لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذى يفرض حظرا على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا ، تلك الانتهاكات التي اقترفها ذلك النظام في تناقض تام مع القانون الدولي ، ان أنه مازال مستمرا في استيراد واستخدام الأسلحة بهدف اشاعة الفوضى الشاملة في منطقة الجنوب الافريقي . ان غامبيا تعارض أعمال بعض أعضاء الأمم المتحدة التي تستمر في تسليح جنوب افريقيا وتتعاون معها في المجال النووى .

ان غامبيا تؤيد المعونة الضرورية المستمرة للدول الافريقية باعتبارها ذات موقف خاص كدول خط المواجهة في كفاحها المستمر لمحاربة الفصل العنصرى والعنصرية ، كما تؤيد المعونة المستمرة لليسوتو التي تأثر نموها الاقتصادى بدرجة خطيرة نتيجة لرفضها الاعتراف باستغلال الترانسكاي ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة .

وأخيرا ، فان غامبيا تود أن تشيد بالجهود التي لا تكل التي يبذلها آلاف المناضلين مثل

ستيفن بيكو ، وروبرت سوبكوز ، وألبرت لوفوليز ، ونيلسون مانديلا ، الذين خلّد لهم الكفاح البطولي ضد العدوان العنصري والفصل العنصري ، ونقدم شكرنا لأولئك الذين مازالوا يقدمون باخلاص تأييدهم من الخارج ، ويعملون الآن بشراسة لمحاربة الفصل العنصري .

السيد روا كسوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : اننا لن نسأم أو نكلّ عاما بعد عام من أن ندين أمام هذه الجمعية تلك الثمرة الشنيعة للفاشية في بريتوريا والتي تعرف في المصطلحات السياسية اليوم بالفصل العنصري . وبكل قوة ، فاننا نفعل ذلك الآن مرة أخرى ، يقينا منا بأن كلماتنا التي يؤيدها ويساندها التضامن الفعال مع شعب جنوب افريقيا ، سوف تسهم في الازالة الكاملة لأعظم النظم بشاعة في عصرنا هذا .

ان جذور الفصل العنصري تمتد الى تصورات بربرية وحشية يمكن أن تكون بحق سابقة لمنطق التاريخ ، ولكنها ليست مجرد مجموعة من البوير تتحكم في تلك المساحة الشاسعة من الأراضي في الجنوب الافريقي وتستعبد سكانها الأصليين وتمارس فيها أقسى أنواع الاستغلال والظلم . وفي الحقيقة ، ان هذا النظام البشع هو من أكبر النظم الفاشية الذي هو الآن كما كان الحال في الماضي ، له مؤيدون يرضون على أكثر من قارة ويصمّون آذانهم عن كثير من المبادئ والقيم التي تحكم الانسانية . وانه لما يجعل هذا الشكل الخاص من أشكال الفاشية أبشع الأشكال السياسية المؤسسية ، هو سياسة اقامة البانتوستانات التي يمارسها وأصله الغريب والاستعماري ونواياه وأهدافه التوسعية وألماع الهيمنة وسياسته العدوانية ضد الدول المستقلة المجاورة . انه بحق يشكل جريمة ضد الانسانية .

ان الفاشيين في جنوب افريقيا ، مثل أتباع هتلر ، لهم اليوم حلفاء أقوياء ومؤيدون رغم ادانة المجتمع الدولي ، مخالفين بذلك القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٤ .

ولذلك فليس ما يدعوا للدهشة أن نظام الفصل العنصرى ودولة اسرائيل العنصرية يتحدان في هذا المجال ويتعاونان معا في جميع المجالات التي يمكن تصورهما وخاصة في الميدان المسكرى . وفوق كل هذا ، فانهما يمثلان رأس حربة للامبريالية ازاء شعبي جنوب افريقيا والشعب العربي . ان قائمة الذين ينتهكون قرارات الأمم المتحدة الرامية الى عزل نظام جنوب افريقيا لا رغامها على أن تتخلص عن سياسة الفصل العنصرى ، ولمنعها من تطوير قدرتها العسكرية ، هذه القائمة تتضمن أيضا وبطريقة لا تدهشنا ، الدول القائمة المسماة بالعالم الحر . انه ليس بالأمر الهين أن ترفض هذه الدول فرض العقوبات على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع - كما طلبت ذلك منها مرارا وتكرارا الدول غير المنحازة - لأن الفوائد الفاحشة التي تجنيها شركاتها عبر الوطنية من جنوب افريقيا - وناميبيا تتطلب بقاء مثل هذا النظام للفصل العنصرى . وبالإضافة الى ذلك ، فان نظام بريتوريا هو زاوية أساسية في سياستها وفي اشباع تعطشها للسيطرة على القارة الافريقية .

وسيان ، سواء بمعااهدة منع انتشار الأسلحة النووية أو بدونها أو بقرارات الأمم المتحدة أو بدونها ، فانها تعمل على انتشار المواد النووية ، ومن ثم فانها تسهل وتشجع دعم الطاقة النووية لحلفائها ، أى أصحاب نظام الفصل العنصرى .

ان هذا الأمر وحده ، أى حصول جنوب افريقيا على قدرة صنع سلاح نووى ، انما يمثل دون شك خطرا داهما بالنسبة للبشرية كلها . ان هذه الحقيقة وحدها تكفي لكشف النقاب عن النفاق وعن سلوك مواطني هذا العالم الحر الذين يزعمون أنهم المدافعون عن حقوق الانسان .

ان سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، هي أشد أشكال التوسع الفاشي الامبريالي عنفا . وينبغي علينا أن نقتلع هذا الأمر من جذوره ، ليس في جنوب افريقيا فحسب بواسطة الدعم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وغيره لحركة تحرير جنوب افريقيا أى المؤتمر الوطنى الافريقى ، ولكن أيضا في ناميبيا وهي اقليم تحتله جنوب افريقيا بطريقة غير مشروعة ، وهو أمر يخالف ارادة المجتمع الدولى وشعب ناميبيا ومثله الوحيد الشرعى منظمة سوابو التي تكافح ببطولة من أجل تقرير المصير ومن أجل استقلال وطنها .

وانني أود أن أستري انتباه هذه الجمعية الى المناورات التي يبدونها تحاك من جانب العنصريين في جنوب افريقيا وحلفائهم في الغرب ، وذلك من أجل تقديم عملاء ما يسمى بالحلف

الديمقراطي في تورمال كطرف في النزاع بين شعب ناميبيا وبين العناصر التي تحتل أرضه من جنوب افريقيا على قدم المساواة مع منظمة سوابو .

ويجب أن نكرر ذلك حتى لا ينخدع أحد . ان منظمة الأمم المتحدة تعترف فقط بمنظمة سوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا . ومهما كانت المفاوضات التي يتم التفكير فيها من أجل احترام خطة الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، فإنه ينبغي أن تتم بالفعل بين منظمة سوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا وبين جنوب افريقيا كسلطة احتلال ، وذلك تحت اشراف الأمين العام . ان العملاء - على كل حال - يمكنهم أن يشكلوا جزءا من وفد جنوب افريقيا ، حيث أنهم لا يمثلون غير ذلك . ولهذا ، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبقى يقظة وأن تتأكد من أن التزامنا - من جانب شعب ناميبيا وممثلته منظمة سوابو لن يقابل باستخفاف .

ان كوبا تعتبر - طبقا لقرار رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز - أن العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تطبق فورا في المجال الاقتصادي ، وعلى وجه خاص يجب أن يفرض حظر شامل على امداد حكومة بريتوريا بالبتروول . وخلال العام الذي نحتفل فيه بالذكرى العشرين للاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاننا نعمل بحزم من أجل استقلال ناميبيا ومن أجل حق تقرير المصير بكامل حرية بالنسبة لشعب ناميبيا الأسود .

انني لا أود أن أنتهي من هذا البيان دون التنويه باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها السفير كلارك من نيجيريا ، على جهودها المتواصلة بغية القضاء على الفصل العنصرى ومن أجل ممارسة الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف لشعب جنوب افريقيا .

السيد أدان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة ان تتناول مسألة

الفصل العنصرى ، فانها تواجه - مرة اخرى - اصرار نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا على عدم واستمرار سيطرته العنصرية ، كما تواجه أيضا ، لسوء الحظ ، الأعمال اللا أخلاقية التي يقوم بها شركاء جنوب افريقيا في مجال التجارة لمساعدة الفصل العنصرى على تثبيت أقدامه ، حتى عندما يشتركون في التنديد بهذه السياسة كجريمة ضد ضمير الانسانية .

ومنذ عام ١٩٥٢ ، عندما نظرت الأمم المتحدة لأول مرة موضوع الفصل العنصرى ، فقد شهدت المنظمة العالمية التنفيذ الكامل لهذه الخطط الشيطانية التي تنكر على الشعب الأسود في جنوب افريقيا انسانيته وتنكر عليه تراثه وحقه العادل في الثروات والموارد الوفيرة في بلاده ، وتسوقه الى تجمعات غير انتاجية تتكشف فيها وعود الاستقلال والحرية عن مخطط غادر لضمان توفير عمالة مهاجرة رخيصة بصفة منتظمة تخدم مصالح الأقلية البيضاء المميزة .

واليوم ، فان هذه الدولة البوليسية ، التي تطبق الفصل بين الأجناس بما يترتب عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للشعب غير الأبيض في جنوب افريقيا ، لم تلجأ من قبل الى مثل هذا العنف في الاضطهاد والقمع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . كما أن الاجراءات التي تتخذها والتي ليست لها فاعلية وانما هي اجراءات شكلية فقط لتخفيف حدة القوانين الخاصة بالفصل العنصرى ، ليست لها أية آثار . والواقع أنه ليس هناك شيء يمكنه أن يخفي وحشية أولئك الذين شوهوا أو قتلوا آلاف الأطفال من طلبة المدارس لا احتجاجهم على انخفاض مستوى التعليم الذى يقدم لهم . وكما نشهد تطور نظام الفصل العنصرى عبر السنوات ، فانه يتضح لنا بطريقة لا تدع مجالاً للشك ، أن المجتمع الذى يقوم على هذه الفلسفة العنصرية لا يمكن أن تصلحه أية وسائل اقتصادية أو غيرها ، نظراً لأن الفصل العنصرى هو شرير بطبيعته . ومن الواضح أيضاً أن الاجراءات الأشد قوة من التنديد انما هي ضرورية للضغط على نظام الأقلية البيضاء المتعنت ، حتى يمكن أن يتخلى عن سياسته .

وبالنسبة الى تلك الدول الغربية وفيها التي وقفت في طريق الجهود الدولية لاتخاذ خطوات فعالة ضد الفصل العنصرى ، فان أفعالها لا يمكن أن توصف الا بأنها لا أخلاقية . ان التعاون الاقتصادى والمالى والتكنولوجي والعسكرى والدبلوماسي والاجتماعي لتلك الدول مع نظم الأقليات المتعاقبة في بريتوريا ، الى جانب استخدامها لحق النقض لتعطيل أى اجراءات من شأنها لمجلس الأمن في الجنوب الافريقي قد وضع هذه الدول بوضوح الى جانب الطغيان والظلم .

ان فشل الارادة السياسية ، الأخلاقية في العقود القليلة الماضية يتأكد عندما نشير الى أن جنوب افريقيا في البداية قد مارست الحذر في تنفيذ خططها في الفصل العنصرى حيث كانت تخشى في بداية الخمسينات أن يتحد المجتمع العالمي في اتخاذ اجراء بفرض عقوبات اقتصادية وأخلاقية لمنع تطور وتنمية العنصرية . لكن عندما اتضح أن شركاء جنوب افريقيا في مجال التجارة لن يؤثروا المبدأ على الربح ، وأنهم سوف يقللون من حدة التهديد الذى يخيف نظام الفصل العنصرى وذلك بسبب مصالحهم في الجنوب الافريقي ، عندئذ أصبح الطريق مفتوحا أمام النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان الدراسات الجديدة الوافية التي أعدها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ انشائها لا تترك مجالا للشك أمانا بشأن الدور الذى تلعبه الحكومات والشركات عبر الوطنية في دعم اقتصاديات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وفي تحقيق الظاهرة العسكرية لذلك البلد . ان خرق الحظر الملزم بمنع ارسال الأسلحة ، بطريقة صارخة ، قد سمح لجنوب افريقيا وقواتها البوليسية وقواتها الدفاعية أن تحصل على جميع أنواع الأسلحة الحديثة ، وقد مكّن جنوب افريقيا أن تبني لنفسها صناعة عسكرية متطورة . ان وفد بلادى يأمل في أن يتخذ مجلس الأمن الاجراءات الكافية بسد هذه الشغرات بالنسبة الى هذا الحظر الملزم . واننا نؤمن بأنه يمكن عن طريق التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وجميع الأساليب الحديثة أن نحقق هذا الغرض بحيث نتمكن من فرض هذا الحظر تماما . ونأمل أن يؤخذ في الاعتبار أيضا التعريف الذى قدمته جنوب افريقيا بالنسبة الى البترول بوصفه ذخيرة للحرب .

وكما نعرف جميعا فان نظام بريتوريا قد اتخذ جميع الفرص والأساليب لكي يستخدم أجهزته العسكرية لاخافة وارهاب شعب جنوب افريقيا ، وليشن حربا ضد القوى التحريرية في ناميبيا التي

تخوض كفاها شرعيا ، ولكي يقوم بعدوان مسلح ضد أنغولا وفيهرها من الدول المجاورة التي أيدت حركات التحرير في الجنوب الافريقي . ان هذا الموقف العسكري العدواني ، وهذا النقل المستمر للتكنولوجيا النووية الى جنوب افريقيا هما مدعاة للقلق . وان التفرقة غير الواقعية بين الأسلحة التي تستخدم في القمع الداخلي وبين الأسلحة التي تستعمل في استخدامات خارجية قد أيدها التمييز غير الواقعي أيضا بين التعاون النووي العسكري والسلمي . ان امداد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا النووية لأي غرض يعد خطرا على الاستقرار والأمن والسلم في افريقيا وأيضا بالنسبة الى السلم والأمن الدولي .

اننا قد ننزعج من الأساليب التي تلجأ اليها قوات اللغيان والاضهاد في جنوب افريقيا ، ولكن وفد بلادى يؤمن بأن المناخ الجديد الذى أحدثه انتصار شعب زيمبابوى سوف يحقق تقدما نحو اقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا . وهذا التطور يوجه تحديا لنا يتطلب منا مضاعفة جهودنا من اجل تحرير جميع الذين يعانون تحت وطأة الفصل العنصرى . وما من شك في أن معاناة الضحايا الذين يعانون من القمع والاضهاد العنصريين في جنوب افريقيا سوف تزداد ايلا وخاطرة نظرا الى الجهود التي يبذلها نظام بريتوريا في استماتة في مواجهة عزلته . ولكن الحقيقة أيضا أن قيام الوعي السياسي للأقلية في جنوب افريقيا وتصميمها على خلق مجتمع عادل هو جزء من الاتجاه التاريخي الذى لا يمكن عكس اتجاهه .

وكانت هناك ، بطبيعة الحال علامات على تزايد الحركة وتزايد الوعي السياسي . ان الاضرابات التي نظمها العمال السود من أجل الحصول على أجور أفضل ، والاحتجاجات المنظمة للشباب الشجاع في جنوب افريقيا في مواجهة الاجراءات القمعية والاجرامية من جانب قوات البوليس، والمعاركة الباسلة التي بدأت في جنوب افريقيا من أجل اطلاق سراح نلسون مانديلا والسجناء السياسيين والمعتقلين ، كل ذلك يوضح أن الشعور بالاحباط من جانب فير البينى في جنوب افريقيا لم يعد من الممكن احتواؤه ، وأن ذوى النوايا الحسنة من الشعب من جميع المجموعات العرقية مصممون على انشاء مجتمع مفتوح على أساس فرض متساوية للجميع .

ان مهمة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون دوما للتعبيئة الدولية ضد الفصل العنصرى حتي يمكن عزل نظام الأقلية ، واعطاء الدعم المادى والمعنوى الكامل لحركات التحرير في جنوب افريقيا . وفي

هذا الصدد ، فان عمل المنظمات الوطانية وغير الحكومية يكتسب أهمية حيوية خاصة في تلك المجالات التي تتطلب فرض ضغوط على الحكومات حتى تستطيع أن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصرى . وان الخطاوات الوطنية لضمان فعالية حظر الأسلحة ، ووقف تدفق الاستثمارات الى جنوب افريقيا تشكل مجالات لم يتحقق فيها أى تقدم بعد .

وان أهم الاجراءات انما تقع على عاتق الأمم المتحدة حتى تستطيع أن تحدث تغييرا سلميا في جنوب افريقيا وذلك بفرض عقوبات اقتصادية ملزمة وشاملة بما في ذلك حظر ارسال البترول الى جنوب افريقيا . ان معاناة شعب جنوب افريقيا وناميبيا من الفصل العنصرى ، ومواصلة تهديد الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق خلال ثلاثة عقود ، وتهديد السلم الذى تشكله سياسات جنوب افريقيا العنصرية والعسكرية ، كل ذلك يعد مبررا اكبر لاتخاذ اجراءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ان الوقت يمر سريعا ، وان جنوب افريقيا التي أصبحت قادرة على انجاز درجة كبيرة من الاكتفاء الذاتى عسكريا تسعى في يأس لأن تفعل بالمثل فيما يتعلق باحتياجاتها بالنسبة الى الطاقة وانما نجحت في ذلك فانه سوف يقلل من جدوى الاجراءات السلمية الوحيدة المتوفرة لدى الأمم المتحدة .

من الواضح أن العقوبات الاقتصادية لن تكون فعالة الا اذا قام جميع شركاء جنوب افريقيا في التجارة باتخاذ خطوات منسقة . وقد اقترح وفد بلادى ذلك في الماضي - ونحن نكرر ذلك - الاعتقاد - وهو أنه ينبغي على الدول المعنية أن تدخل في مشاورات مشتركة فيما يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية ملزمة ضد جنوب افريقيا .

ان العالم سوف يستمر في التطلع الى مجلس الأمن لاتخاذ اجراءات تتفق مع سياسة جنوب افريقيا العنصرية وشاعتها . ويأمل وفد بلادى أن يعالج مجلس الأمن هذا الموضوع وألا يتخلى عن مسؤوليته فيما يختص بإزالة هذا الخطر الذى يهدد السلم والأمن الدوليين .

السيد برادة (المغرب) : اذا كانت العنصرية تعتبر سبة للانسان لانها تنبني على التمييز في العلاقات الاجتماعية علم أساس العنصر ، أو الجنس ، أو اللون ، أو اللغة أو الدين ، فان الفصل العنصرى أشد خطرا منها لأنه يقيم العلاقات في مجتمع جنوب افريقيا على روابط الهيمنة والقهر والاستغلال التي تمارسها الأقلية البيضاء ضد الأغلبية السوداء ، فتجعلها تعاني على يد تلك

الأنظمة الاستعمارية من شتى أساليب الإهانة والاستلاب وإهدار الكرامة وتحرمها من التمتع بحقوقها المشروعة في الاقتراع ، والتشيل والمشاركة في تسيير شؤون الدولة .

ان هذه الظاهرة التي ينص ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الدولي لحقوق الانسان على ضرورة ازالتها والقضاء عليها ، ومعاقبة مرتكبيها ، لترجع بالانسانية أحقابا سحيقة الى الوراء ، وتجسّد الكائن البشرى من الكرامة التي هي أقدس مميزاتة .

وبهذا المعنى ، فانها ليست مجرد استهتار بالأمم المتحدة ، أو خرق سافر لقراراتها ، بل انها نكران للقيم والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية ، وبالتالي فان التصدى العملي لها ومواجهتها في مختلف أبعادها ضرورة حتمية لا بد من اللجوء اليها لوقاية الحضارة البشرية من الأخطار .

لهذا ينبغي ألا يغمض لنا جفن أو يهدأ خاطر ما استمر وجود النظام العنصري ، وما تمادت ممارساته المختلفة الاشكال والصيغ في جنوب افريقيا وفي سقيقتنا المكافحة فلسطين ، وفي الاراضي العربية المحتلة ، هذا تعهد يجدد المغرب الالتزام به الى أن يتحقق النصر لتلك الشعوب .

ان احدى الخصوصيات التي يتميز بها تقرير سعادة السفير كلارك رئيس اللجنة الخاصة لمحاربة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أنه يبرز أن الفصل العنصري نظام غير قابل للاصلاح ، وأن حركات التحرير في جنوب افريقيا قد اقتنعت الآن أنه من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري ينعم فيه الناس رجالا ونساء بالمساواة في الحقوق تحت ظل الحرية والكرامة ، فلا بد من الاستيلاء على زمام الحكم في البلاد ، ولابد من القضاء نهائيا على الهياكل المرتبطة بالفصل العنصري .

ان وفد بلادي وعيا منه بأن العنف يجلب العنف ، وتقديرا منه لدور ومزايا الحوار ، ليدرك أهمية هذه الملاحظة التي أوردها التقرير ، لا لأنها تحرك الدفعة الثورية والتحريرية للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا فحسب ، بل لأنها تدق ناقوس الخطر وكأنها تقول للعالم أجمع ، ولأولئك الذين بيدهم أسباب الحل والعقد على الخصوص ، ان الوقت لم يفت بعد ، وأن الفرصة لا زالت مواتية لتدارك الموقف . فاذا كانت الاوضاع قد تردت في جنوب افريقيا بما فيه الكفاية ، فان المسؤولية تقع عليهم أولا وبالذات في اصلاحها ، والعمل على تقويم اعوجاجها في أقرب وقت ممكن ، والا فلن ينفع الاصلاح ، وستكون الحرب التي قد تجر الكوارث على الامن والسلام في العالم .

ان المغرب ينتقد الدول التي تتعامل مع نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، ليس فقط لأن تلك الدول تربط العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والثقافية مع نظام الفصل العنصري ، ولا لأنها تتعاضد في تقديم شتى أنواع المساعدات له في ميادين الاقتصاد والاستثمار والمداقة والتكنولوجيا والبحث العلمي ، بل أكثر من ذلك لأن تلك الدول تساهم عمليا في تثقيل شعب جنوب افريقيا عن طريق بيع الاسلحة لنظام الاقلية البيضاء والتعاون العسكري والنووي معه ، والا فأين التوصيات والقرارات التي ما فتئ المجتمع الدولي يدين من خلالها نظام الفصل

العنصرى ويدعو لخدلانه وعزله ومقاطعته ؟ وماذا عن القرارات التي تحرم التعامل مع جنوب افريقيا في مختلف الميادين وفي الميدان النووى على الخصوص ؟ وما رأى هؤلاء في القرار الصادر عن مجلس الامن سنة ١٩٧٧ والذى يحمل رقم ٤١٨ ؟ وهل أن الدعاوى التي تتذرع بها تلك الدول في تعاملها مع النظام العنصرى في ميادين التجارة والاقتصاد مجرد مبررات ، أو أنها تخدم أهدافا وسياسات أكل عليها الدهر وشرب ؟

ان الفصل العنصرى عبارة عن ايدولوجية هدامة ، قائمة على الحقد والعنف والتنابد ، وهي تعبير عن ايمان القائلين بها والمؤيدين لها بسيادة عرق على آخر ، وهذه الفلسفة نفسها هي التي أدت منذ نحو أربعين سنة تحت تبريرات أخرى الى حرب عالمية كادت تقتضي على الأخضر واليابس . فهل يسعى المتعاملون مع جنوب افريقيا الى أن تتكرر هذه المأساة ؟ ان الجواب بالنفي رهين بالقرار الذى يجب أن تتخذه الدول المتعاملة مع النظام العنصرى والذى يتلخص في كلمتين المقاطعة والعزل ، والالتزام باحترام قرارات المجموعة الدولية والعمل على تطبيقها . فضلا عن ذلك فان الوفد المغربي يرى أن تصوت الجمعية العامة في دورتها الحالية على توصية تقتضي أن يعجل مجلس الامن بعقد اجتماعه المنتظر الذى سيخصص لدراسة الوضعية في جنوب افريقيا ، كما تقتضي أن يطالب مجلس الامن باتخاذ قرارات حاسمة في الموضوع على أن تعطى الاسبقية في ذلك لضرورة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وكذا القرارات التي سبق للمجلس أن أقرها ومن ضمنها القرار (٤١٨) المتعلق بالتعاون العسكري مع جنوب افريقيا .

وبخصوص التعاون في المجال النووى ، لا بد أن تطلب الجمعية في مجلس الامن أن يحرم جميع أشكال التعاون النووى مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وأن يحدد نظاما للمراقبة الفعلية التي ينبغي أن تمارسها الامم المتحدة في هذا المجال ، وذلك في حالة امتناع نظام الاقلية البيضاء في أن يخضع للتفتيش الذى تجريه الوكالة الدولية للطاقة على المنشآت النووية . ومن جهة أخرى ، فلا بد أن تكرر الجمعية العامة ادانتها للتعاون النووى بين جنوب افريقيا واسرائيل ، هذا الكيان الذى يقوم على نفس الاسس العنصرية البغيضة لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان استهداف النظام العنصرى في جنوب افريقيا متعدد الواجه والاشكال ، فهو لا يتنكر للاغلبية الساحقة من السكان السود في مجالات الحقوق السياسية ومن ضمنها حقها في التصويت والتمثيل والمشاركة في تسيير شؤون الدولة ، ولا يتجاهل حقوق تلك الاغلبية في الشغل ، والغذاء ، والملبس ، والتربية والتعليم ، والسكن والوقاية الصحية فحسب ، ولا يسلبها بالقوة من حقها في الاستفادة من ثرواتها الوطنية فقط ، بل انه يسومها سوء العذاب ويعاملها كما تعامل المواشي والدواب . أما عن التصفية الجسدية لخصومه والنز بهم في غياهب السجون وبذر روح الشقاق والتناذب بين سكان الوطن الواحد بانشاء كياناته المصلنعة التي تعرف بالبانستانات ، فتلك مواضع وفاهما تقرير اللجنة الخاصة لمحاربة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ما تستحقه من البحث والتحميى ، كما أكد ذلك التقرير على احترام الوحدة الترابية لشعوب الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

وبهذه المناسبة فان المغرب بصفتة عضوا في المجلس الادارى لصندوق الامم المتحدة الخاص بجنوب افريقيا والذي أنشئ بمقتضى التوصية رقم ٢٠٥٤ بآء الصادرة عن الجمعية العامة عام ١٩٦٥ ، يوجه النداء الى جميع الدول التي لم تقدم بعد مساعداتها لهذا الصندوق ألا تتأثر في ذلك .

انه رغم القلق الكبير الذى يساورنا من جراء ممارسات النظام العنصرى في جنوب افريقيا فان الامل يحدونا في أنه سيتم القضاء على نظام الفصل العنصرى . وان البوادر في الداخل والخارج تدل كلها على أن قطار الانعتاق والتحرر قد أخذ يتحرك ، وما على المترددى الا أن يلتحقوا به قبل أن يفوتهم الآوان .

ان الوعي العميق الذى أخذ يتجلى في صفوف الاغلبية السوداء داخل جنوب افريقيا ، وان النضال الذى تخوضه الهيئات السياسية والنقابات العمالية ومنظمات الطلاب وغيرها من المنظمات الشعبية في المدن والبوادرى من أجل اقرار القضاء على الفصل العنصرى واقامة الدولة الديمقراطية لتدل كلها على أن ساعة الخلاص قد أوفت .

وان المغرب ليحيى هذا النضال البطولى لشعب جنوب افريقيا وناميبي ويؤكد وقوفه الى جانبهم الى أن يتحقق لها النصر الكامل .

السيد شارليس (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : هانحن مرة أخرى في الجمعية العامة ننظر هذا الموضوع المؤلم وهو الفصل العنصرى الذى أدى ، منذ ١٩٤٦ ، الى عقد العديد من الاجتماعات وتسبب في صدور العشرات من القرارات من الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة الأخرى .

ان الفصل العنصرى يشكل اهانة للانسانية ، ولكل الدول الموقعة على اتفاقية جنيف . ان كل حكومة حريصة على احترام حقوق الانسان تضطر الى الاسهام في حل هذه المشكلة الخطيرة . وهايتي مثل كل الدول التي تهتم بالجانب الانساني للمشكلة ، تتساءل عن مستقبل السكان السود في جنوب افريقيا وتعتبر نفسها معنية أكثر لأنها تنتسب الى هذا العنصر الافريقى الذى أخذ منه تجار الرقيق الأسود ووزعوه في أنحاء العالم الجديد .

ان وفد بلادى ، قد أظهر دائما نشاطه في الكفاح ، واتخاذ التدابير ضد نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا . ولم يترك فرصة للمشاركة في كل حركة ترمي الى القضاء على الفصل العنصرى . ونحن نطالب ، مرة أخرى ، المجتمع الدولي بموقف أكثر حمزا فيما يتعلق بالعقوبات التي تفرض على جنوب افريقيا ، والتي أوصى بها مجلس الأمن ، والتي لم تطبق مع الأسف من قبل كـ الأعضاء في المجتمع الدولي .

ولكن نظام الفصل العنصرى لا يشكل فقط انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ، وانما هو نظام ظلم واستغلال للسكان في جنوب افريقيا من قبل أقلية عنصرية تحتكر السلطة السياسية والاقتصادية . ولهذا فان الجهود المبذولة من قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد كرسيت لزالته حتى يستطيع السكان في جنوب افريقيا وضع حد لهذه الممارسة البشعة . ان منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ في هذا الصدد تدابير عاجلة لتعزيز التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى المعلن عنها في ١٩٧٩ ، والتي تستهدف العزل الكامل لنظام جنوب افريقيا ، ودعم حركات التحرير الوطنية . وعن هذا الطريق فقط نستطيع أن نحرر الملايين من الأفارقة المقهورين من الرعب والطغيان .

ان هذا النظام العنصرى يشكل تهديدا خطيرا على الأمن والسلم الدوليين . ولم يتردد في ارتكاب أعمال سافرة للمعدوان على الدول المجاورة وخاصة على أنغولا في تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٩ وحزيران / يونيه ١٩٨٠ وعلى زامبيا في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ولذلك أصبح من الحتمي على المجتمع الدولي أن يستخدم وسائل ناجعة للقضاء عليه .

ولكنه مع الأسف لا يزال يتمتع بدعم كبير. ان تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/35/22 والاضافات ١-٣ ، دليل على ذلك . لقد ذكر بالاسم تلك الدول التي تقدم الى هذا النظام العنصرى المعونات الاقتصادية والعسكرية وحتى النووية ، وهي دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي . ومع ذلك فكلها دول أعضاء في منظماتنا ، وتشترك في كل الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي للتخفيف عن الآلام التي تصيب الانسانية مثل الجوع ، والبؤس والظلم والمهانة . فهل يكون الأمر أنها تفكر بطريقة مختلفة عندما يتعلق الأمر بجنوب افريقيا ؟ وهل من الممكن ألا تفهم أنه بدون هذه المساعدة فان جنوب افريقيا لا يمكنها أن تمضي في هذه الممارسة البغيضة ؟ وهل من الممكن ألا تدرك أنها بهذه المعونة تساعد هذا النظام على تكريس سياسة قائمة على العنصرية والاستعباد ، بعد قرون من الغاء الرق ؟

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/35/358) قد استرعى نظر وفد بلادى بصورة خاصة . ولقد طمأننا أن نرى أن فريق الدراسة - على أساس تقييم علمي - شعر أن الإشارة المسجلة في ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ لم تكن ناتجة من تفجير نووى . ومع ذلك فاننا نلاحظ بكثير من التخوف التهديد الخطير للمسلم والأمن الدوليين الذى تفرضه أنشطة جنوب افريقيا في المجال النووى . ونحث كل الدول أن تمتنع عن تقديم أى مساعدة لذلك البلد في هذا المجال .

ان انتصار شعب زيمبابوى يشجع المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده للقضاء على نظام جنوب افريقيا . ومن المرغوب فيه بناء على ذلك أن يشارك أعضاء الأمم المتحدة بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، والذي كان موضوع تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/509 .

السيد جيبهو (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان سياسات النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد كانت موضع دراسة في هذه الجمعية منذ انشاء الأمم المتحدة . ان الجمعية العامة ، خلال كل دوراتها تقريبا ، قد أعربت عن قلقها ازاء السياسات غير الانسانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا . ان مندوبي جميع الدول الأعضاء قد

أدانوا كذلك الفصل العنصرى بوصفه جريمة ضد ضمير البشرية وكرامتها ، وقد أعلنوا عن رغبتهم في القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومما يؤسف له أن نقول أن هذه التعبيرات عن ادانة سياسات الفصل العنصرى لم تقترن في معظم الحالات بعمل ملموس يستهدف ضمان وضع حد لنظام الفصل العنصرى . ان هذا الافتقار الى العمل هو الذى ضمن البقاء لنظام الفصل العنصرى ، وجعل هذا البند موجودا على جدول أعمال الجمعية العامة لمدة ٣٥ عاما .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، يزودنا بصورة قاتمة للموقف الداخلى في جنوب افريقيا . ان هذا التقرير يؤكد أنه منذ قيام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بدراسة سياسات الفصل العنصرى للنظام العنصرى فان الموقف الداخلى قد تميز بالقمع المتزايد والوحشية ضد الشعب الأسود في جنوب افريقيا . ان هذه الأعمال قد تمثلت في قتل وتشويه تلاميذ المدارس الذين يحتجون على نظام التعليم القائم على التمييز والفصل العنصرى ، واعتقال واحتجاز الآلاف من النقابيين المهنيين بسبب مطالبتهم بحقوقهم النقابية ، والتحرش المستمر برجال الدين والمحامين والصحفيين بسبب معارضتهم لتشريعات وممارسات الفصل العنصرى غير العادلة . ان الاتجاه لاجراء محاكمات بتهمة الخيانة العظمى والذي كان قد بدأ في السبعينيات الماضي مازال مستمرا ، كما تستمر المحاكمات تطبقا لرسوم الارهاب ، كما تم سن تشريعات تعسفية وقمعية جديدة من أجل تنفيذ هذه الأعمال الاجرامية ضد شعب جنوب افريقيا . وكما لو كانت هذه الأعمال الاجرامية المكرسة ضد السكان السود ليست كافية فان سلطات الفصل العنصرى واصلت سلسلة من الغزوات وأعمال العدوان المتقطعة ضد الدول المجاورة . وقد احتل نظام الفصل العنصرى أراضي أنغولا في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ وفي حزيران / يونيو ١٩٨٠ لفترات طويلة من الزمن وانتكح أراضي زامبيا في نيسان / ابريل من عام ١٩٨٠ . وبسبب فشله في كسب تعاون الدول المجاورة بالنسبة لمخططاته الدنيئة لانشاء ما يسمى بتجمع الدول كحصن ضد أى انقضاغى مستقبل فان نظام بوثا يتابع ، بشكل محموم ، سياسة التخريب ضد جيرانه .

ان الاهتمام الدولي بشأن الموقف الداخلى في جنوب افريقيا قد تم التعبير عنه في قرار مجلس الأمن ٤٧٣ (١٩٨٠) بتاريخ ١٣ حزيران / يونيو من هذا العام . وفي هذا القرار فان المجلس يدين بشدة النظام العنصرى لجنوب افريقيا نظرا لمساهمته في زيادة تفاقم الموقف ، وبسبب قمعه الجماعي لجميع معارضي الفصل العنصرى . ولقد دعا القرار الى وضع حد لأعمال العنف ضد الشعب الأفريقى والى الكف عن أعمال القمع وازالة الفصل العنصرى . وقد دعا القرار النظام العنصرى الى أن يقوم ، على وجه السرعة ، بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين بما فيهم نلسون مانديلا وجميع القادة السود الآخرين الذين يتعين عليها أن تتعامل معهم بشأن أى مناقشة ذات مغزى تتعلق بمستقبل البلد . ومع ذلك فان جنوب افريقيا تجاهلت هذا القرار بازدياد .

ان تجاهل جنوب افريقيا لقرارات ومقررات هذه الجمعية ومجلس الأمن قد أصبح ممكنا فقط بسبب حقيقة أن الجهود الدولية الموجهة الى تنفيذ العقوبات ضد ذلك النظام قد فشلت في كسب تأييد أقوى الدول الأعضاء في هذه المنظمة . لقد سمحت تلك الدول الاعضاء للمصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة أن تعلو فوق قضايا حقوق الانسان والحريات الأساسية التي تشكل جوهر المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها مقاصد وأغراض هذه المنظمة المنصوص عليها في الفصل الأول من الميثاق . ان ما يمنح الشقة والجرأة لنظام الفصل العنصرى في مواصلة اتباع سياساته الهادفة الى تكريس الفصل العنصرى هو تأكده بأن المجتمع الدولي غير قادر على اتخاذ أية تدابير فعالة ضده . وفي الواقع فان التعاون المستمر الذى يتمتع به نظام الفصل العنصرى من جانب أقوى الدول الاعضاء في هذه المنظمة هو الذى يحفظ كيان هذا النظام ويعطيه الجرأة على تجاهل قرارات الأمم المتحدة . ان التقرير الأول الشامل بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصرى من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية والذى وزع كملحق لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يعطي صورة واضحة للحد الذى وصل اليه التعاون مع نظام الفصل العنصرى . ان هذا التقرير في فصله الافتتاحي يذكر ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

" وبينما نجد أن الكثير من الدول الأعضاء قد فعلت كل ما في وسعها لتنفيذ القرارات الجديدة التي تهدف الى ازالة نظام الفصل العنصرى فان بعض الدول لم تلتزم بها ومنذ اعتماد القرارات التي تدعو الى وضع حد لهذه الأنشطة فان بعض الدول قد زادت كثيرا من تجارتها وتعاملها مع جنوب افريقيا . كما أن بعض الدول قد استمرت في تزويد جنوب افريقيا بالمعونة العسكرية وحتى النووية . وتبعاً لذلك فان قرار الأمم المتحدة ضد الفصل العنصرى قد ظل أبعد من أن يكون فعالاً " . (A/35/22 والاضافة ١ ، فقرة ٦)

ان هذه الدول القليلة التي تتعاون مع جنوب افريقيا هي التي تتحكم في نجاحنا في النضال ضد الفصل العنصرى .

ان التعبئة والحملة الدوليتين ضد الفصل العنصرى قد اكتسبتا دفعة كبيرة . ويجرى بذل جهود كبيرة من جانب ذوي النوايا الحسنة من بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الوطنية غير الحكومية لزيادة الوعي العام بسياسات الفصل العنصرى غير الانسانية . وكذلك اتخذ العديد

من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة اجراءات عديدة منفردة بما في ذلك سحب استثماراتها من جنوب افريقيا ، وحظر تصدير البترول اليها ، وقطع الروابط الاقتصادية والتجارية والسياسية والدبلوماسية معها .

ولن يكون لجميع هذه الجهود أثر الا اذا نُفِدت هذه الدول عن تقديم العون لنظام الفصل العنصرى . ويعتقد وفد غانا ان العامل الوحيد والهام للغاية الذى سوف يكفل لنا النجاح التام هو أن تكف جميع الدول ، وخاصة أقوى الدول الأعضاء في هذه المنظمة عن التعاون مع النظام العنصرى في جميع المجالات . وعلى ذلك ينبغي أن نوجه اهتماما جادا لهذه المسألة خلال هذه الدورة .

لقد اقترح مرارا في بيانات أدلى بها أمام هذه الجمعية وأمام مجلس الأمن ان فرض جميع التدابير الالزامية الواقعة في إطار البند السابع من الميثاق ، هو الكفيل باجبار النظام العنصرى ، في نهاية الأمر ، على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى ، وحتى يستعيد شعب جنوب افريقيا كرامته وحقوقه الانسانية . ان وفد بلاندى يؤيد وجهة النظر هذه اذا ما توفر الضمان بأن نعمل جميعا في تناسق لتنفيذ تلك التدابير . الا أننا جميعا نعلم تماما ان المحاولات التي تهدف الى تحقيق هذا الغرض قد فشلت وذلك ، الى حد كبير ، بسبب معارضة هذه الدول التي تستخدم حق النقض . ان استخدام حق النقض انما يعطي انطباعا قويا بأنه يمارس في هذه الحالات لحماية المصالح التي تلورت على مدى سنوات عديدة من التعاون مع نظام جنوب افريقيا . لذلك فانه يبدو أنه فقل عندما تقوم هذه الدول بمحاولة جادة لانهاء تعاونها مع نظام الفصل العنصرى ، سيكون بمقدور مجلس الأمن أن يمارس مسؤولياته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . لذلك فان ايقاف جميع أشكال التعاون مع نظام جنوب افريقيا هو خطوة أولى ضرورية من أجل ازالة الفصل العنصرى .

ان التقرير الخاص بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/35/22/Add.1 قد أشار كذلك الى أن مواصلة الالتزامات الخارجية مع جنوب افريقيا ، كانت جوهرية لبقاء السياسات غير الانسانية للفصل العنصرى ، وان ذلك قد عزز الوضع الراهن في المجالات الصناعية والعسكرية والاقتصادية وأنه ما كانت القوة النووية لتحقيق دون المساعدة المكثفة المقدمة من الدول الصناعية . ان قدرة جنوب افريقيا العسكرية قد ازدادت باستمرار مع السنوات الى حد أن نظامها الدفاعي يعتبر اليوم من أقوى النظم وأكثرها تقدما في جنوب الصحراء الافريقية . فضلا عن ذلك فان النظام قد أوشك على الحصول على طاقة نووية وزاد من قوته في قارتنا ، فضلا عن ذلك فان جنوب افريقيا تستثمر كثيرا في انتاج الأسلحة محليا وبذلك أصبحت الآن مصدرا عظيما للأسلحة العسكرية . ان كل هذه التنمية الصناعية والعسكرية ، أصبحت ممكنة بفضل المساعدة التي تحصل عليها من أصدقائها وشركائها التجاريين وهم من الدول الأعضاء في هذه المنطقة .

وان نكرر الأسباب المذكورة آنفا ، فان وجهة نظرونا بلادى ، هي أن هذه المسألة الخاصة بوقف التعاون يجب أن توجه خلال هذه الدورة . وأود أن أشير الى ضرورة اعتماد تشريعات واتخاذ تدابير فعالة لانهاء سائر أشكال التعاون مع النظام العنصرى . ولقد قيل لنا مرارا وتكرارا من قبل عديد من الوفود ، ان عدم قدرة حكوماتهم على اتخاذ هذه التدابير والاجراءات سيؤا بسبب أنظمتها السياسية أو القانونية ، انما يرجع الى أن مثل هذا العمل التشريعي سوف ينتهك حقوق مواطنيهم . ورغم ذلك ، فاننا نعرف تماما أنه كان من الممكن للحكومات أن تتخذ تدابير مشابهة لتلك التي اقترحناها عندما كان من مصلحتها أن تفعل ذلك . ومن رأى وفد بلادى أن وقف التعاون مع جنوب افريقيا لن يكون طليبا غالبا لدى الدول التي تؤيد وتقدس حقوق الانسان والحريات الأساسية .

ان مشكلة ناميبيا متصلة بكل مسألة سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولا يمكن أن نكرر بصورة كافية أن الاحتلال غير القانوني لناميبيا قد طال كثيرا . ان هذا النظام قد وجد الحجج التي يتذرع بها لكي ينكر التعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بترتيبات دولية يمكن أن تقود الى الاستقلال لناميبيا . ان النظام العنصرى يواصل سياسة القمع ضد شعب ناميبيا وحركة التحرير الخاصة بها ، منظمة (سوابو) ، ويستخدم تلك الأراضى كقاعدة انطلاق للاعتداء وشن الهجمات

ضد أنغولا وزامبيا . ان هذا الوضع يجب ألا يستمر اذا كنا نود أن يثق المجتمع الدولي في المثل العليا لمنظمتنا . ان وفد بلادي يعتقد أنه قد حان الوقت لكي تقوم منظمتنا بتقديم العون إلى منظمة سوابو والناميبيين لتمكينهم من أن يأخذوا مصير بلادهم بين أيديهم .

ولقد قال نائب رئيس غانا في المناقشة العامة ، ان افريقيا أكثر شدة في تصميمها على شن حملة لاستئصال الفصل العنصري والقضاء على القمع . والقول بأن الفصل العنصري هو حقيقة لا تقبل المناقشة ، انه جريمة ضد الانسانية أمر لا شك فيه ، وانه تهديد للسلم والأمن الدولي وأمر لا يمكن انكاره ، وانه لمهانة للجنس البشري حجة لا يمكن دحضها . ولذلك فانه من غير المعقول أن يبقى الفصل العنصري الى يومنا هذا .

ان وفد بلادي يود أن يحذر المجتمع الدولي من أنه اذا استمرت تلك الدول في التعاون مع النظام العنصري في المجالين العسكري والاقتصادي متجاهلة بذلك رأى المجتمع الدولي ، فان شعب جنوب افريقيا وحركة تحريره سيضطرون الى تكثيف الكفاح المسلح لانتزاع السلطة من نظام الفصل العنصري . ويأمل وفد بلادي في أن يتمكن المجتمع الدولي من أن يتفادى عواقب كارثية نتيجة للمواجهة المسلحة بين قوى التحرر وقوى الفصل العنصري .

السيد توبمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضت ست عشرة سنة منذ سجن نلسون مانديلا في جزيرة روبين ، الذي كان يكافح من أجل القضاء على العنصرية في جنوب افريقيا . ان الشرور التي كان يطارد بها مانديلا قد حولت جنوب افريقيا الى معتقل واسع للأغلبية من السكان . ان قساوسة الفصل العنصري - ولا بد أن نسميهم " قساوسة " لأن الفصل العنصري دين في نظرهم وليس مجرد سياسة - قد اججوا نار الحقد التي أوقدها الشقاء وخلقت موقفا متفجرا يهدد السلم والأمن الدولي .

ولهذا فان العلاج الوحيد الذي وضعه مانديلا في ميثاق الحرية للحزب الافريقي الوطني منذ ربع قرن مضى ، يمثل الطريقة الوحيدة والحل الوحيد لمصير جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا كما يقول ميثاق الحرية ، ملك لجميع أبنائه الذين يعيشون فيه سودا وبيضاً ، وانه لا يمكن أن توجد حكومة يمكن أن يعترف بها ما لم تستمد سلطتها من ارادة الشعب ، وان جنوب افريقيا لن يعترف الا زدهار أو الحرية الا اذا تعايش جميع الناس فيه في جو من الأخوة يتمتعون بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص .

وفي هذه السنة ، فان اسم ماند يلا قد تلاً في جميع أنحاء بلاده ، حيث هب حوالى ٧٠ . . . من الأفراد للتوقيع على التماس ينادى بالافراج عنه . ان مثل هذه النداءات للافراج عن المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، قد وجهت من قبل البرلمانات والمنظمات والشخصيات البارزة في أجزاء شتى من العالم . واليوم فان وفد بلادى يضم صوته المتواضع الى هذه الأصوات التي تعالت تنادى بالافراج عن هؤلاء الزعماء ، مؤمناً بأن الافراج عن القادة الشرعيين في جنوب افريقيا سوف يخول لهم أن يتولوا قيادة شعبهم ويعطي الفرصة الأخيرة لتغيير سلمي في هذه الأرض المضطربة .

وبينما أن بعض القادة السود من جنوب افريقيا يعانون في غيابات السجون ، فان الآخرين الذين لا يقلون عنهم شجاعة قد هبوا لحمل السلاح وخاضوا معركة الكرامة والحرية . كما أن بعضهم مثل ستيفن بيكو وغيره من صفوف منظمة مؤتمر شعوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي الذين لا نعرف أسماءهم قد قضوا نحبتهم وضحوا بأنفسهم في غيابات السجون أو في الطرق أو حتى في وضح النهار من أجل حرية بلادهم . ولكن المعركة بعيدة عن الحسم . ان شعب ليبيريا يرى دائما أن معركة جنوب افريقيا وشعبها ، هي معركة هو اليوم أكثر من أى وقت مضى مادام هناك واحد من اخواننا يقاتل من أجل انشاء مجتمع مؤسس على مبادئ الديمقراطية يحقق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع .

ان المجتمع الدولي من جانبه ، ولا سيما من خلال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة ، قد حاول دائما عبر السنين أن يعزل جنوب افريقيا وأن يكثف الضغط على سياسات الفصل العنصرى . ولقد كان العام الماضى حافلا بنشاط اللجنة الخاصة ، ولهذا فاننا نشكر أعضاء هذه اللجنة وخاصة رئيسها الحازم السفير كلارك من نيجيريا .

ان وفد بلادى قد درس تقرير اللجنة الخاصة ، ووجد فيه ما يبعث على القلق ، وهو ما نريد أن نتحدث عن بعضه الآن .

اننا قلقون من التقدم الذى تحرزه جنوب افريقيا في المجال النووى بما في ذلك - على وجه الخصوص - قدرتها الظاهرة على صنع الأسلحة النووية . ان نظام بريتوريا - ان يشعر انطلاقا من عقليته المتعصبة ، وعقدة التعذيب التي يلهبها تعصبه العنصرى والتي يتعرض لها الآن - لمن يتوانى عن استخدام الأسلحة النووية للحفاظ على سيطرة الأقلية البيضاء . ان جنوب افريقيا لم تتردد عن ارباب البلدان المجاورة لها لتحويلها عن تأييد حركات التحرر الافريقية . وبعض هذه الدول المجاورة - وخاصة زامبيا وانغولا - شنت عليها جنوب افريقيا غارات وهجمات مسلحة . ولا شك أن نظام جنوب افريقيا المسلح بالسلح النووى لن يتردد في استخدام مثل هذا التخويف مع افريقيا كلها . ان مثل هذا الخطر يعتبر تهديدا خطيرا لسلم العالم . وفي هذا الصدد ، فان على مجلس الأمن أن يقوم بعمل عاجل مناسب طبقا لما ورد في الفصل السابع من الميثاق حتى يضطلع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدولي .

ولكن قبل أن تحصل جنوب افريقيا على الأسلحة النووية ، فان قواتها المسلحة التقليدية كانت رهيبة ، وما زالت كذلك اليوم . ان الحظر الاجبارى الذى فرضه مجلس الأمن على توريد السلاح لجنوب افريقيا ، لا يحترمه كثير من الدول الأعضاء . وقد استطاعت جنوب افريقيا أن تملك قوة عسكرية جديدة رغم ذلك الحظر . ان النظام العنصرى يعد اليوم الدولة الكبيرة العاشرة في صناعة الأسلحة ، مع قدرة خاصة في مجال المدفعية التي قد لا يكون لها مثيل في العالم . ان هذا التقدم يقوم على التكنولوجيا والعتاد الذى تتلقاه من البلدان الغربية .

لماذا تسلح بعض الديمقراطيات الغربية جنوب افريقيا ؟ ان الأقلية العنصرية التي تحكم جنوب افريقيا لا يمكن أن تحمي القيم الديمقراطية ولا يمكن أن تكون درعا يقيها من العدوان المذهبي الحقيقي أو المتصور . ان تسليح حكومة بريتوريا فقط انما يمكّن العنصريين من قتل الرجال والنساء والأطفال ، واستعباد أمة بأسرها ببساطة باسم العرق . دعوني أطرح سؤالاً آخر وهو ، لماذا ترغب وتستعد بعض البلدان الغربية للدفاع عن حقوق الانسان للشعب الذى يعيش في ظل اضطهاد مذهبي ، وتتعامى في نفس الوقت عن أولئك الذين يعيشون تحت الظلم العنصرى ؟ هل أصيبت العنصرية بتضارب في ردود فعلها ؟

ان القوى العسكرية الهائلة لجنوب افريقيا ، انما مكنت منها ثروتها الاقتصادية الكبيرة .
 ان ارتفاع سعر الذهب في الأعوام الأخيرة قد مكّن اقتصاد جنوب افريقيا من تعويض ارتفاع سعر البترول الذى نستورده حتى في ذروة الأزمة التي تجتاح العالم . وأكثر من العوامل القائمة على العرق التي تحدثت عنها ، فان الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها جنوب افريقيا في اقتصادها والتي تسمح لها بتقديم أرباح ضخمة على حساب العمال السود ، هي التي جعلت هذا البلد يمارس تأثيرا غريبا على السياسات الخاصة ببعض الحكومات الغربية . وكثيرا ما نسمع عن الدور الذى يلعبه العملاء في الناحية العسكرية في جنوب افريقيا ، ولكن في مجال الاستغلال الاقتصادي ، هل هناك شك في أن جنوب افريقيا هي العميل الممتاز في هذه الناحية ؟ هل هناك شك في أن بلدانا تستفيد من هذه الخدمات التي يقدمها هذا العميل ؟

ولكن رغم أن قبضة الارهاب تحت الفصل العنصرى قد اشتدت ، فان المقاومة البطولية التي تخوضها جماهير جنوب افريقيا ضد هذا النظام البغيض قد ازدادت شدة ، وليس من السهل على شعب لم يعرف الحياة في بلد ذى نظام شرطي أن يقدر الشجاعة التي تذرّع بها ثلاثة من الأفارقة في يوم ٢٥ كانون الثاني /يناير من هذا العام عندما احتجزوا ٢٥ شخصا في أحد بنوك سلفرتون ببريتوريا كرهائن في محاولة لضمان الافراج عن المسجونين السياسيين .

ان قتل المناهضين من أجل الحرية لم يمنع الألوف من زملائهم السود وأغلبهم من الطلبة والشباب من القيام بمزيد من أعمال التحدى ضد القمع ، وذلك من خلال المظاهرات أثناء جنازات المناهضين عن الحرية في سويتو .

ولقد بلغت مقاومة الفصل العنصرى في العام الماضي تصاعدا جديدا واحتج العالم على قتل الأطفال في المدارس والقاء القبض على الألوف من الطلبة والعمال ورجال الكنيسة وغيرهم مما أزعج رأى العام العالمي . وقد اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في حزيران /يونيه واتخذ القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) الذى أدان فيه النظام العنصرى لقمعه الجماعي لكل من عارض الفصل العنصرى ، وطالب بالقضاء على الفصل العنصرى ، كما طالب هذا القرار باطلاق سراح السجناء السياسيين وجميع القادة السود الذين يتعين على حكومة جنوب افريقيا :

" أن تتعامل معهم في أية مناقشات هامة عن مستقبل البلد " .

وغني عن البيان أنه لا هذا القرار، ولا الاحتجاجات العالمية واسعة المدى، ولا المقاطعات، ولا أعمال المعارضة، قد منعت نظام بريتوريا من تشدده في سياسته المتعلقة بالفصل العنصري. وإذا التمس نظام بريتوريا تغييرا في المناخ السياسي للغرب بسبب الأزمات الاقتصادية، فقد لجأ من خلال حيل دستورية مثل إنشاء ما يدعي مجلس الرئاسة الذي استبعد منه السود، إلى إعطاء صبغة جديدة للفصل العنصري.

ولقد اقترح منح الإقامة الدائمة لبعض السود جنبا إلى جنب مع البيض في المدن وإزالة ما يدعي بالتمييز المهيمن وغير الضروري، حتى تصبح حياة السود الذين يعيشون ويعملون بالفعل في المدن مشروعة وأكثر يسرا. إن هذه التدابير - حسبما جاء في التقارير، ستؤثر على سبعة ملايين نسمة مما يسمح لهم بالتمتع بمطاردة أقل وحرية حركة أكبر في داخل المدن. وفي مثل هذه الآونة وطبقا لنفس الأسلوب سيكون من الصعب على سائر السود أن ينتقلوا من المناطق القبلية إلى المراكز الصناعية. وإن فانه عملا بالبعداء الاستعماري القديم "فرق تسد" يسمح لطبقة متوسطة من سود المدن أن يعيشوا مع الأقلية البيضاء لتجنب تدفق أكبر للسود من مواطنهم إلى المدن وذلك من أجل الحفاظ على بعض الامتيازات وإن كانت من طبقة أدنى إذا ما قورنت بامتيازات البيض.

إن هذه التدابير الرامية إلى كسب الوقت من قبل نظام محكوم عليه بالانتهاء، تحاول أن تحسن من صورته الدولية وأن تعزز دعمه في البلدان الديمقراطية حيث يعتقد أن حملة مناصرة حقوق الإنسان قد استبعدت ورفضت ونبذت وسوف تبوء بالفشل.

ولم يكن هناك أي رفض أو استبعاد لقضية حقوق الإنسان، كما أنهما ليسا موجودين الآن. إن قضية حقوق الإنسان تحمل في طياتها قيمة ملازمة لها. إن تطلع البشرية للحرية كان وسيظل دائما المدافع الأول والأخير عن حقوق الإنسان. إن روح الإنسان ستنتفض وتتمرد دائما ضد الطغيان والرفض، وستنتصر في النهاية.

ولذلك، فإن أولئك الذين يمارسون الطغيان - مثلهم مثل من يدعمون ويسهلون القمع - سوف يدورون أنفسهم في النهاية. ولكن النضال في جنوب افريقيا أمر أساسي ويشكل أكبر من شن حملة من أجل حقوق الإنسان. إن ذلك النضال هو فوق كل شيء، معركة حياة أو موت تقترب الآن من ذروتها.

لتحكيم الإبادة الجماعية التي تتم تدريجيا لأمة كبيرة من السود . كما أن هذا النضال يختتم هذا الفصل القاتم الطويل من تاريخ الانسان حيث تتم سيطرة واستغلال الأقلية للأغلبية باعتراف سلطنة الدولة وبإضفاء المشروعية عليهما .

وكثيرا ما يقال ان النضال ضد الفصل العنصري سينتصر فيه فقط ضحايا هذا الفصل . وقد تكون هذه حقيقة ، ولكن قساة القلوب في جنوب افريقيا الذين تمتعوا خلال هذا العام بقتل الأطفال الأبرياء في المدارس ، نراهم الآن - وقد تسلحوا بالعتاد النووي - قادرين على ايقاع ضحايا خارج حدود جنوب افريقيا .

اننا في افريقيا لا يمكننا أن ننسى ذلك ، وكذلك الشأن بالنسبة الى المجتمع الدولي . واذا ما نسينا فربما لن نعيش حتى نبدي أسفنا .

السيد على هونو (الكونغو) (الكلمة بالفرنسية) : لقد ردت الصحافة الدولية

في الايام الاخيرة كلاما غريبا جاء على لسان السيد بيك بوثا وزير خارجية النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، فقد قال بصدد التعليق على احتمال نتائج انتخابات نظمت في بلد فريي كبير ، ان "ذلك لو تم لكان أفضل شيء يحدث في جنوب افريقيا منذ اكتشاف الذهب" .

وعندما نعلم المكانة المرموقة التي يحتلها ذلك المعدن النفيس في حياة جنوب افريقيا ودوره في العلاقات الدولية والمالية ، فان القياس الذى أجراه السيد بيك بوثا من وراء هذا الرمز يحدد خطورة المسؤولية التي يتحملها الغرب في سياسة الفصل العنصرى ، والتي في هذه السنة ايضا وبعد سنوات عديدة تلفت نظر منظمنا وتدرج في جدول اعمال الجمعية العامة .

وفي هذا الصدد فان القائمة الكبيرة من المتحدثين الذين تعاقبوا على هذه المنصة ، هي دليل على الاهتمام الخاص بهذه المسألة ، ووقعها في حياة المجتمع الدولي . ان ذلك الاهتمام في الواقع لم يبرره بسبب حقيقة ان جنوب افريقيا اصبحت هي البلد الوحيد على الأقل الذى يمارس رسميا التمييز والفرقة العنصرية ، والذى رفعهما الى مستوى النظام الحكومى . انه في جنوب افريقيا ، قامت مجموعة عنصرية وأعلنت توليها للسلطة رسميا للسيطرة على مجموعة اخرى عرقية من البشر ، وطبقت عليها نظام القمع .

ان هذا هو انكار بحث لحقوق الانسان .

لقد قلت في بداية كلمتي ان الدول الغربية تتحمل مسؤولية كبرى في بقاء النظام البالى ، نظام الفصل العنصرى .

ولا ينبغي ان نخدعنا البيانات التي تدلي بها من فوق هذه المنصة بعض البلدان الغربية ، فان البلدان الامبريالية تستعمل لهجة شديدة مع نظام الفصل العنصرى وتعرف كيف تعثر في لغاتها على العبارات التي تليق بنظام الفصل العنصرى ، الذى تزعم انها فريية عنه .

ان بعض من يدينون بمذهب قريبا من مذهب الفصل العنصرى ، يخففون من لهجتهم عندما يحاولون ان يقنعونا بأن علاقتهم بالنظام العنصرى في بريتوريا لا قيمة لها ، مع ان الحقيقة فـير ذلك ، لأن دعم الغرب لنظام بريتوريا العنصرى هو الذى يسمح له بتحدى منظمنا الدولية . ومن المؤكد ان الغرب هو الذى يضع تحت تصرف النظام العنصرى في بريتوريا الوسائل العسكرية

والاقتصادية وغيرها التي لا تسمح له بالبقاء فحسب وإنما تجعله يخوض مغامرات عسكرية وذلك بالعدوان على البلدان المجاورة مثل انغولا وموزامبيق وزامبيا وبوتسوانا بدعوى انها تأوى عناصر ضد الفصل العنصرى او تدين " بالشيوعية " .

ان التعاون الغربى مع جنوب افريقيا متعدد الجوانب ، ويبدو في جميع التقارير التي ترفع اليها . ولم يكن ذلك ليدان اذا كانت الريح الطائفة التي يجنيها الغرب لا يحصل عليها من دماء السود من طلبة المدارس ومن ارواح عمال التعدين في جنوب افريقيا الذين يدفنون في مناجم الذهب والفحم وعلى حساب النفي والسجن في ظروف تتحدى الوجود البشرى . فمن من اولئك جميعا الذى يجرؤ على اعلان احتقاره لنظام الفصل العنصرى البغيض ؟

ان من بين الجوانب البارزة لسياسة الفصل العنصرى ، نكرانها لحقوق الانسان . ان العنف البوليسى والصرامة المشددة لما يسمى بالعدالة في جنوب افريقيا ، امران مهيئان . ان القرارات القضائية لمحاكم جنوب افريقيا ، هي وصمة للقانون ، فان المسجونين بعد الحكم عليهم في الظروف التي نعرفها وبالاوضاع التي يواكب فيها الاستبداد عدم الشرعية يتعرضون لنظام عقابي يوزع فيه — التعذيب اكثر مما يوزع فيه العذاب .

ان الفصل العنصرى لا يكسب تقديرا نتيجة للمعاملة التي يلحقها بالنساء والاطفال ، فهو يقسو عليهم ويعد بهم ويقتلهم اذا سؤلت لهم انفسهم مناهضة سياسة الفصل العنصرى .

ان القسوس ، مثل اطفال المدارس ، هم ايضا اهداف لجهاز القمع العنصرى . فقد قيل لنا ان قسيسا من الكنيسة الانجيلية كما نقل ذلك تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، قد حكم عليه اخيرا بالسجن لمدة سنة لانه ارسلت اليه نسخة من كتاب دونالد وودز الذى عنوانه " بيكو " . ان المعتقلين السياسيين يحكم عليهم بالنفي والتشريد او بالاقامة الجبرية لسنوات قد تبلغ ٢٠ عاما دون مراعاة السن المتقدمة لأولئك الذين اطلق سراحهم .

وكما نرى فانه لا يوجد مكان لحقوق الانسان في جنوب افريقيا .

ان البلدان الغربية التي تحفل دساتيرها بالمقدمات السخية بشأن احترام حقوق الانسان ،

ينبغي عليها ان تتذكر انسان جنوب افريقيا الذى يعاني من سياسة الاضطهاد والقمع بدلا من ان تتشبه بمصالح احتكاراتها . اننا نطالب الدول الغربية التي تنهب شركاتها ثروات جنوب

افريقيا ، ان تبرهن على تمسكها بحقوق الانسان بعمل حاسم لصالح الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا . ان الدول الغربية عندما تعمل على وضع حد - وهي تستطيع ان تفعل ذلك - للانتهاكات اليومية لحقوق الانسان في افريقيا الجنوبية ، فسوف يمكن تصديقها اكثر .

ان اولئك الذين يسعون الى السلام والأمن الدولي دون الاهتمام بالنار التي تشب في جنوب افريقيا ، يرتكبون اخطاء خطيرة ويخدعون انفسهم .

ان جنوب افريقيا التي تتخلص من لعنة الفصل العنصري والمحاكمة طبقا لمبادئ الديمقراطية والمحترمة لحقوق الانسان ، تبذل لنا ضمانا اكثر للسلام والاستقرار في قارتنا ، ومن ثم في العالم كله . ولكن كيف يتحقق ذلك ؟ هل لدى الدول الغربية الارادة السياسية الضرورية لتجاوز مرحلة اعلانات حسن النية التي تنطلق فيها حتى تلك الدول التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام جنوب افريقيا ؟

اننا نأمل انه في اطار مؤتمر دولي يكرس للعقوبات ضد نظام جنوب افريقيا ، ان مندوبي جميع البلدان سوف يصعدون الى هذه المنصة لاعلان التدابير المحددة التي باتخاذها او بعدم اتخاذها ستقوم كل حكومة بالقضاء على خطر الفصل العنصري .

ان هذه فرصة طيبة لنا لكي نصرب عن تهمينا القلبية لتلك الدول الغربية التي انضمت الى قائمة المعارضين للفصل العنصري ، والتي تقدم التأييد والمساعدة والعون لحركات التحرير في مهمتها الشاقة وكفاحها النبيل من أجل الحرية والحقوق الاساسية للانسان .

ان وفد بلادى يعرب مرة اخرى عن تأييده لحركات التحرير في جنوب افريقيا ، وعن تقديره لدول خط المواجهة التي تدفع ثمن التزامها بالأمن والحرية فاليا .

هل آن للدول التي لم تفهم بعد معنى نضال التحرير أن تضع نهاية لمعونتها لنظام برهوتوريا العنصري قبل ان تكتسح انتفاضة التحرير مصالحها الكبيرة في الاحتكارات دون شفقة ؟

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٠